

جامعة ميدأوشن



كلية الإدارة

تخصص إدارة أعمال

أثر الحاكمية المؤسسية على تكاليف الوكالة في الشركات الخدمية دراسة تطبيقية على شركات الدعاية والاعلان

إعداد الطالب/

احمد زياد الشبلي

233001883

إشراف/

د. الفيصـل عبد الحميد محمد حسن

د. فايز جراد

العام الدراسي:

2024



إهداء

أهدي هذا العمل إلى والدي العزيزين، اللذين كانا لي السند والداعم اللذين في كل مراحل حياتي. إلى والدي الحنون، التي لم يخذ علي بحسبها ورعايتها، وإلى والدي الكريم، الذي علمني قيمة العمل الجاد والاجتهاد.

إلى زوجتي الحبيبة، التي كانت لي الشريك الأمين والداعم المستمر، أهدي هذا الإنجاز تعبيراً عن امتناني العميق لصبرها ودعمها المستمرين.

إلى أستاذتي الأفاضل، الذين كانوا لي منارات علم وإرشاد، وأسهموا بتوجيهاتكم في تشكيل هذا العمل وصياغته.

إلى زملائي وأصدقائي الأعزاء، الذين كانوا لي خير رفاق وداعمين، أهدي هذا العمل تقديراً لوقوفهم بجانبني ودعمهم المستمر.

وأخيراً، أهدي هذا العمل لكل من آمن بقدراتي وقدم لي الدعم والتشجيع، سائلًا الله أن يجعل هذا الإنجاز خطوة نحو مستقبل مشرق مليء بالنجاحات.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيد الخلق محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى والدي العزيزين، اللذين كانا في الدعم الأكبر والأساس في كل مراحل حياتي. إن إيمانهما بي ودعمهما المتواصل كانا الدافع وراء هذا الإنجاز.

كما أعبر عن عميق امتناني لزوجتي الغالية، التي كانت لي الشريك والسند في هذه الرحلة. كان لتفهمها ودعمها وصبرها دور كبير في تحقيق هذا العمل.

أشكر أستاذتي الأفاضل، وبالأخص مشرفي الكريم، على توجيهاتكم السديدة وإرشادكم القيمة التي ساعدتني على تطوير هذا البحث وإتمامه بنجاح. و. الفيصلي عبد الحميد محمد حسن، و. فابز جراد.

أود أيضاً أن أشكر زملائي وأصدقائي، الذين كانوا لي خير رفاق وداعمين، وشاركوا معي التحديات والنجاحات. إن دعمهم وعملهم كان لهما الأثر الإيجابي في تجاوز العقبات وتحقيق هذا النجاح.

في الختام، أتوجه بالشكر لكل من ساهم بأي شكل في إنجاز هذا العمل، وكل من قدم لي الدعم أو التشجيع. وأسأل الله أن يوفقنا جميعاً لما فيه الخير، وأن يجعل هذا العمل نافعا ومثمرا.

المستخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الحاكمية المؤسسية بأبعادها (المكافآت الإدارية - توزيعات الأرباح - الرفع المالي) على تكاليف الوكالة في الشركات الخدمية بالتطبيق على الدعاية والاعلان بالمملكة العربية السعودية، واتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات من خلال نشر الرابط الخاص بالاستبيان على كافة مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بأفراد مجتمع الدراسة وقد بلغ عدد أفراد عينة الدراسة 464 فرد وهم الذين أجابوا على اسئلة استمارة الاستبيان.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر طردى ذو دلالة إحصائية للحاكمية المؤسسية بأبعادها (المكافآت الإدارية - توزيعات الأرباح - الرفع المالي) على تكاليف الوكالة في الشركات الخدمية بالتطبيق على الدعاية والاعلان بالمملكة العربية السعودية.

وأوصت الدراسة بضرورة زيادة الوعي بمخاطر تكاليف الوكالة على مستوى جميع الأطراف المعنية (مجلس الإدارة المحاسبين المدققين المستثمرين والهيئات الإشرافية والتنظيمية)، وتوصية الشركات بدفع أرباح نقدية للمساهمين يقلل من كمية السيولة بسبب الاهتمام بمصالح المساهمين ودوره الفعال في تخفيض تكاليف الوكالة.

الكلمات المفتاحية: الحاكمية المؤسسية- تكاليف الوكالة- الدعاية والاعلان بالمملكة العربية السعودية.

قائمة المحتويات

ب.....	بسم الله الرحمن الرحيم
ج.....	إهداء
د.....	شكر وتقدير
ه.....	المستخلص
و.....	قائمة المحتويات
ي.....	قائمة الجداول
ك.....	قائمة الأشكال
1.....	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
1.....	1.1 مقدمة
3.....	2.1 مشكلة الدراسة
4.....	3.1 أهمية الدراسة
5.....	4.1 أهداف الدراسة
5.....	5.1 تساؤلات الدراسة
6.....	6.1 فروض الدراسة
6.....	7.1 نموذج الدراسة
7.....	8.1 الدراسات السابقة
22.....	9.1 المنطلقات النظرية للدراسة
22.....	10.1 المنهجية وطرق البحث

11.1	مصادر جمع البيانات.....	23
12.1	أدوات الدراسة :.....	23
13.1	حدود الدراسة :.....	24
25	الفصل الثاني: الاطار النظري.....	25
25	المبحث الأول: الحاكمية المؤسسية.....	25
1.1.2	مفهوم الحاكمية المؤسسية.....	25
2.1.2	أهمية الحاكمية المؤسسية.....	28
3.1.2	اهداف الحاكمية المؤسسية.....	30
4.1.2	مبادئ الحاكمية المؤسسية.....	31
5.1.2	الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم الحاكمية المؤسسية.....	35
6.1.2	المحددات الأساسية لتطبيق مفهوم الحاكمية المؤسسية.....	37
7.1.2	العوامل المؤثرة على مستوى الحاكمية المؤسسية.....	38
8.1.2	ركائز الحاكمية المؤسسية.....	40
9.1.2	خصائص الحاكمية المؤسسية.....	41
10.1.2	اهداف الحاكمية المؤسسية.....	42
11.1.2	مزايا الحاكمية المؤسسية.....	43
45	المبحث الثاني: تكاليف الوكالة.....	45
1.2.2	مفهوم تكاليف الوكالة.....	45
2.2.2	افتراضات تكاليف الوكالة.....	46
3.2.2	مشكلات تكاليف الوكالة.....	48

49.....	4.2.2 تكاليف الوكالة.....
50.....	5.2.2 أهمية تكاليف الوكالة.....
50.....	6.2.2 العوامل المؤثرة على تكاليف الوكالة.....
53.....	الفصل الثالث: منهجية وإجراءات الدراسة.....
53.....	1.3 مقدمة.....
53.....	2.3 منهجية البحث:.....
53.....	3.3 مجتمع وعينة الدراسة.....
53.....	4.3 مصادر جمع البيانات:.....
54.....	5.3 الأساليب الإحصائية:.....
55.....	6.3 أداة الدراسة.....
56.....	7.3 صدق أداة الدراسة.....
59.....	8.3 ثبات أداة الدراسة:.....
60.....	الفصل الرابع: تحليل النتائج.....
60.....	1.4 مقدمة.....
60.....	2.4 خصائص عينة الدراسة.....
63.....	3.4 تحليل استمارة الاستبيان.....
68.....	4.4 اختبار فروض الدراسة.....
75.....	الفصل الخامس: خلاصة النتائج والتوصيات والمقترحات.....
75.....	1.5 مقدمة.....
75.....	2.5 خلاصة نتائج الدراسة.....

77.....	3.5 التوصيات.....
77.....	4.5 المقترحات.....
78.....	Abstract.....
79.....	المراجع:.....
79.....	أولاً: المراجع العربية.....
83.....	ثانياً: المراجع الانجليزية.....
I.....	الملاحق.....
II	استمارة استبيان.....

قائمة الجداول

رقم الصفحة	اسم الجدول
55	جدول (1) مستويات موافقة عينة الدراسة على عبارات أداة الدراسة
56	جدول (2) معاملات الارتباط لعبارات المحور الأول
57	جدول (3) معاملات الارتباط لعبارات المحور الثاني
59	جدول (4) معامل الثبات لمحاو استمارة الاستبيان
60	جدول (5) توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير النوع
61	جدول (6) توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير العمر
61	جدول (7) توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير الدرجة العلمية
62	جدول (8) توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير عدد سنوات الخبرة
63	جدول (9) توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير المسمى الوظيفي
64	جدول (10) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوي الموافقة على عبارات المكافآت الادارية
65	جدول (11) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوي الموافقة على عبارات توزيعات الارباح
66	جدول (12) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوي الموافقة على عبارات الرفع المالي
67	جدول (13) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوي الموافقة على عبارات تكاليف الوكالة
69	جدول (14) نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الرئيسية

70	جدول (15) نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الاولى
72	جدول (16) نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الثانية
73	جدول (17) نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	اسم الشكل
7	شكل (1) متغيرات الدراسة
60	شكل (2) توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير النوع
61	شكل (3) توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير العمر
62	شكل (4) توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير الدرجة العلمية
62	شكل (5) توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير عدد سنوات الخبرة
63	شكل (6) توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير المسمى الوظيفي

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة:

الحاكمية المؤسسية هي مجموعة المبادئ والممارسات التي تُحكم طريقة إدارة وتوجيه المنظمات. تعتبر الحاكمية المؤسسية ذات أهمية بالغة في ضمان الشفافية والمساءلة وتعزيز الثقة بين المنظمة وأصحاب المصلحة. في العقود الأخيرة، لعبت الحاكمية المؤسسية دوراً حيوياً في مواجهة التحديات الناجمة عن الإخفاقات الإدارية والمالية التي شهدتها بعض الشركات. فقد أدت هذه الأزمات إلى تشديد التنظيم والرقابة على الممارسات الإدارية والمالية للمنظمات، مما أدى إلى ظهور مبادئ وممارسات الحاكمية المؤسسية كآلية لضمان الشفافية والمساءلة في اتخاذ القرارات وتوزيع السلطة والمسؤوليات. (جمال، 2021)

تتضمن الحاكمية المؤسسية مجموعة من المبادئ والممارسات التي تشمل هيكل الملكية والإدارة والرقابة والإفصاح والشفافية. فعلى سبيل المثال، تنص مبادئ الحاكمية المؤسسية على أن يكون هناك فصل واضح بين مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وأن يكون هناك دور فعال للجان المراجعة والتدقيق في الرقابة على العمليات المالية والمحاسبية. كما تشدد على ضرورة الإفصاح الدقيق والشفاف عن المعلومات المالية وغير المالية للمنظمة. تُعد الحاكمية المؤسسية مطلباً أساسياً لضمان الاستقرار والنمو الاقتصادي. فهي توفر الحماية للمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين، وتعزز الكفاءة التشغيلية للمنظمات، وتحد من المخاطر والانحرافات الإدارية. وقد أصبحت الحاكمية المؤسسية محور اهتمام العديد من الدول والمنظمات الدولية، التي تعمل على وضع مبادئ وتشريعات لتعزيز تطبيق ممارسات الحاكمية الجيدة في المنظمات. (الحسين، 2022)

إن الفصل بين الملكية والإدارة يرتبط بالعديد من المشاكل في الشركات الخدمية التي يديرها وكلاء كمديرين لأموال الآخرين وليس نيابة عن أنفسهم ومن المتوقع ألا يتم إدارتها والإشراف عليها من قبل نفس الوكلاء والاهتمام بما أن الملاك يهتمون بأموالهم فقد يكون هناك إهمال في إدارتها ونتيجة لذلك فإن فصل

الملكية عن الإدارة يشكل مشكلة وكالة والتي يكون محورها تضارب المصالح بين المساهمين فعندما يتولى المدبرون مراقبة السلوك الإداري فإن المساهمين يتحملون تكاليف تسمى تكاليف الوكالة والتي تنقسم إلى ثلاثة أجزاء وهي تكاليف المراقبة وتكاليف التقييم والخسائر المتبقية وتشمل جميع التكاليف التي يتحملها المساهمون لمراقبة سلوك الإدارة بما يتفق مع مصالحهم بما في ذلك تكاليف إعداد البيانات المالية والإفصاح عن المعلومات ورغم كل هذه التكاليف والجهود المبذولة للحد من مشكلة الوكالة إلا أنه من غير الممكن تحقيق توافق كامل في المصالح بين المدبرين والمساهمين وستكون هناك خسائر سيكون لها تأثير فمصالح المساهمين تمثل جميع الخسائر المحتملة التي تسببها إدارة الشركة من قبل الممثلين وليس المساهمين. (جمال، 2021)

تكاليف الوكالة هي إحدى المفاهيم الأساسية في الحاكمة المؤسسية للشركات. هذه التكاليف تنشأ من العلاقة بين المساهمين (الموكلين) والمدبرين التنفيذيين (الوكلاء) في الشركة. في الشركات الخدمية بشكل خاص، تكتسب تكاليف الوكالة أهمية كبيرة نظرًا لطبيعة الأنشطة التي تقوم بها هذه الشركات. فالشركات الخدمية تتعامل مباشرة مع العملاء وتقدم لهم خدمات ذات طبيعة غير ملموسة. هذا يعني أن المدبرين التنفيذيين يتمتعون بمزيد من التقدير والسلطة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على أداء الشركة وقيمتها.

في هذا السياق، تنشأ تكاليف الوكالة من احتمال أن يسعى المدبرون إلى تحقيق مصالحهم الشخصية على حساب مصالح المساهمين. فقد يقوم المدبرون باتخاذ قرارات استثمارية أو تشغيلية لا تعظم ثروة المساهمين، أو قد يلجأون إلى الاستحواذ على مزايا غير ضرورية على حساب الشركة. هذا بالإضافة إلى تكاليف الرقابة والمتابعة التي يتحملها المساهمون للتأكد من أن المدبرين يتصرفون وفقًا لمصالحهم. في الشركات الخدمية، تزداد تكاليف الوكالة نظرًا لطبيعة الأنشطة التي تتطلب مزيدًا من المرونة والسلطة التقديرية للمدبرين. على سبيل المثال، في شركات الخدمات المصرفية أو الاستشارية، يكون للمدبرين القدرة على التفاوض على شروط التعاقد مع العملاء وتحديد أسعار الخدمات المقدمة. هذا ما يزيد من احتمالية قيام المدبرين باستغلال هذه السلطة لتحقيق مصالحهم الشخصية على حساب مصالح المساهمين.

لذلك، تُعد ممارسات الحاكمية المؤسسية الفعالة أمرًا حاسمًا في الشركات الخدمية لتقليل تكاليف الوكالة وضمان أن يتصرف المديرون بما يخدم مصالح المساهمين. وهذا يتطلب وجود آليات رقابية وشفافية في اتخاذ القرارات والإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية للشركة.

2.1 مشكلة الدراسة:

حظيت قضية تأثير الحاكمية المؤسسية على تكاليف الوكالة في الشركات الخدمية باهتمام بحثي واسع النطاق في الأدبيات السابقة على مستوى العالم وكذلك في البيئة السعودية على وجه الخصوص ولكن دراستها على قطاع الخدمات السعودي أهملت وقد تؤدي الشركة الخدمية إلى نتائج مختلفة لذلك تسعى هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوة البحثية حول تكاليف الشركة الخدمية باستخدام ثلاثة معايير: النظر في عمومية تكاليف الوكالة وعدم إمكانية حسابها وإدراج أي خسائر للمساهمين نتيجة لإمكانية تعيين مديرين تتوافق مصالحهم مع مصالح المساهمين ومن غير المرغوب فيه تعتبر هذه الإجراءات مكملية لبعضها البعض وليس البدائل لأن كل منها يمثل جانبًا من تكاليف الشركات الخدمية الناشئة عن أشكال مختلفة من الخسائر التي قد يربطها المديرون بمصالح المساهمين ولم تتم دراسة التدفقات النقدية الحرة لهذه التدابير الثلاثة معًا في دراسة محلية وبالتالي تلتقط هذه الدراسة من حيث انتهت الأدبيات السابقة من أجل توفير مكمل لهذه القضية البحثية المهمة في تسليط الضوء على مجموعة مختارة من الشركات الخدمية التي يمكن أن تساعد في تقليل تكاليف الوكالة التي تضر بمصالح المساهمين عليه فإن مشكلة الدراسة تتلخص في دراسة بعض هذه الآليات وقياس أثرها على تكاليف الوكالة. وتتمثل المشكلة هنا في قياس مدى أثر الحاكمية المؤسسية بأبعادها (المكافآت الإدارية - توزيعات الأرباح - الرفع المالي) على تكاليف الوكالة في الشركات الخدمية وذلك بالتطبيق على شركات الدعاية والاعلان بالمملكة العربية السعودية.

والسؤال الرئيسي هنا هو: ما أثر الحاكمية المؤسسية على تكاليف الوكالة في الشركات الخدمية

السعودية؟

3.1 أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من جانبين رئيسيين: أولاً، تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله. الدراسة تركز على تأثير الحوكمة المؤسسية على المرونة التنظيمية للشركات الخدمية في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر موظفيها. حيث أن تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في شركات الخدمات له انعكاسات كبيرة على أداء هذه الشركات وقدرتها التنافسية في السوق. ثانياً، تكمن أهمية هذه الدراسة في المساهمة العملية التي تقدمها. فهي تُظهر مدى أهمية ومساهمة الحوكمة المؤسسية في تحسين أداء الشركات الخدمية وقدرتها على التكيف والاستجابة بكفاءة للتغيرات البيئية والتطورات السريعة في قطاع الخدمات. وبالتالي، توفر هذه الدراسة رؤية قيمة لتعزيز الأداء المؤسسي في هذه الشركات. تتمثل أهمية هذه الدراسة في إبراز دور الحوكمة المؤسسية في تعزيز المرونة التنظيمية للشركات الخدمية في السعودية، وتقديم مؤشرات هامة لتحسين الأداء والحوكمة المؤسسية في هذا القطاع الحيوي والحساس. حيث أن هذا القطاع يعد من القطاعات الحيوية والمساهمة بشكل كبير في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة. وبالتالي، فإن دراسة تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في هذه الشركات الخدمية أمر ضروري لتحسين أدائها وجودة خدماتها بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال.

ويمكن أن تساهم هذه الدراسة في إظهار أهمية التطبيق الفعال للحاكمة المؤسسية في الشركات الخدمية السعودية، من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة والرقابة، وتحسين آليات اتخاذ القرار والمساهمة في زيادة ثقة المتعاملين والجهات ذات العلاقة. كما أنها قد تسلط الضوء على التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في هذا القطاع وتقدم توصيات لتجاوزها. تكمن أهمية هذه الدراسة في إمكانية تطبيقها على قطاع خدمي حيوي في المملكة العربية السعودية وتبسيط الضوء على دور الحاكمية المؤسسية في تحسين أداء وجودة الخدمات المقدمة من قبل هذه الشركات، وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة.

4.1 أهداف الدراسة:

- أجريت هذه الدراسة بهدف قياس أثر الحاكمية المؤسسية على تكاليف الوكالة في الشركات الخدمية دراسة تطبيقية على شركات الدعاية والاعلان. ويتفرع منه مجموعة من الأهداف الفرعية:
- معرفة أثر المكافآت الإدارية على تكاليف الوكالة في الشركات الخدمية العامة السعودية.
 - معرفة أثر توزيعات الأرباح النقدية على تكاليف الوكالة في الشركات الخدمية المساهمة العامة السعودية.
 - معرفة أثر الرفع المالي على تكاليف الوكالة في الشركات الخدمية العامة السعودية.
 - كما تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر حجم الشركة وفرص نمو الشركة وربحية الشركة كمتغيرات ضابطة في نموذج الدراسة على تكاليف الوكالة في الشركات الخدمية المساهمة العامة السعودية.

5.1 تساؤلات الدراسة

- السؤال الرئيسي الأول: ما هو أثر الحاكمية المؤسسية بأبعادها (المكافآت الإدارية - توزيعات الأرباح - الرفع المالي) على تكاليف الوكالة في الشركات الخدمية: دراسة تطبيقية على الدعاية والاعلان بالمملكة العربية السعودية؟ وتتفرع منه عدة أسئلة فرعية كالتالي:
- السؤال الفرعي الأول: كيف يؤثر المكافآت الإدارية على تكاليف الوكالة في الشركات الخدمية العامة السعودية؟
 - السؤال الفرعي الثاني: ما هو تأثير ما هو تأثير الربح النقدي على تكاليف الوكالة في الشركات الخدمية المساهمة العامة السعودية؟
 - السؤال الفرعي الثالث: كيف يؤثر الرفع المالي على تكاليف الوكالة في الشركات الخدمية العامة السعودية؟

6.1 فروض الدراسة:

وللإجابة على أسئلة البحث وتحقيق أهدافه، تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للحاكمة المؤسسية بأبعادها (المكافآت الإدارية - توزيعات الأرباح - الرفع المالي) على تكاليف الوكالة في الشركات الخدمية: دراسة تطبيقية على الدعاية والاعلان بالمملكة العربية السعودية.

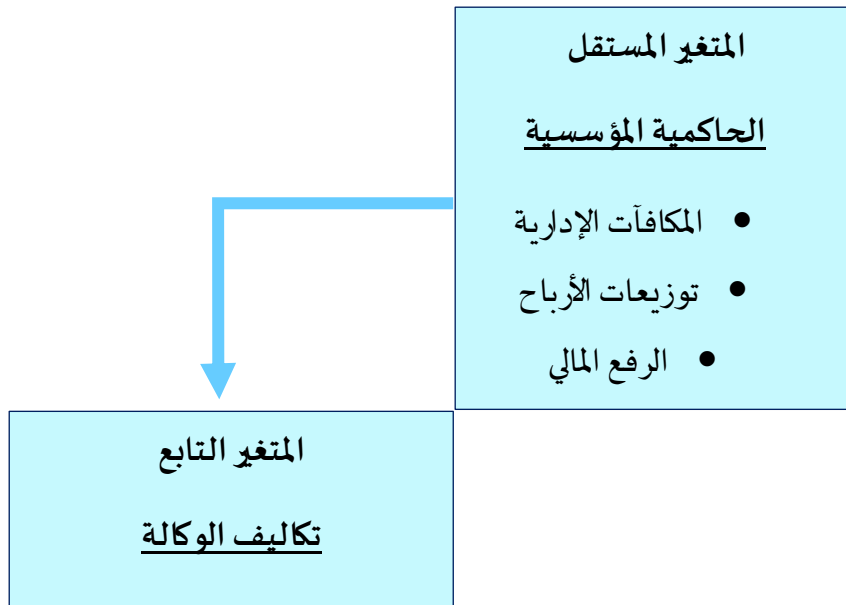
ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

1. الفرضية الفرعية الأولى H_{01} : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمكافآت الإدارية على تكاليف الوكالة في الشركات الخدمية: دراسة تطبيقية على الدعاية والاعلان بالمملكة العربية السعودية.
2. الفرضية الفرعية الثانية H_{02} : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتوزيعات الأرباح على تكاليف الوكالة في الشركات الخدمية: دراسة تطبيقية على الدعاية والاعلان بالمملكة العربية السعودية.
3. الفرضية الفرعية الثالثة H_{03} : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للرفع المالي على تكاليف الوكالة في الشركات الخدمية: دراسة تطبيقية على الدعاية والاعلان بالمملكة العربية السعودية.

7.1 نموذج الدراسة

يهدف هذا النموذج إلى التعرف على أثر الحاكمة المؤسسية بأبعادها (المكافآت الإدارية - توزيعات الأرباح - الرفع المالي) على تكاليف الوكالة في الشركات الخدمية وذلك بالتطبيق على شركات الدعاية والاعلان بالمملكة العربية السعودية. ويتضمن المتغيرات التالية:

- المتغير المستقل: الحاكمية المؤسسية بأبعادها (المكافآت الإدارية - توزيعات الأرباح - الرفع المالي).
- المتغير التابع: تكاليف الوكالة بأبعادها مجتمعة.



الشكل رقم (1) متغيرات الدراسة

المصدر: إعداد الباحث

8.1 الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية

1. دراسة سمور محمد علاء إبراهيم ودرغام ماهر موسى حامد. (2019) بعنوان:

أثر هيكل الملكية على تكاليف الوكالة: دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في بورصة فلسطين

– تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أنماط هياكل الملكية المتبعة ومستوى رسوم الوكالة للبنوك

المقبولة في بورصة فلسطين ومعرفة أثر هيكل الملكية على رسوم الوكالة للبنوك المقبولة في بورصة

فلسطين. وقد تم اختيار أربعة متغيرات لقياس هيكل الملكية وهي: (تركيز الملكية وملكية مجلس

الإدارة والملكية المؤسسية والملكية الخارجية) كما تم قياس متغير تكاليف الوكالة من خلال مقياس

مباشر يتمثل في إجمالي تكاليف الشركة على شكل مكافآت لغير الأفراد. وأصبح. -أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين على عكس المعايير الأخرى المستخدمة في معظم الدراسات. ولتحقيق الهدف المطلوب استخدم الباحث أسلوب التأثيرات الثابتة لتحليل البيانات المقطعية عبر الزمن (Panel Data) وأسلوب تحليل الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات البحث باستخدام (E-Views) تم استخدام البرنامج الإحصائي للمجتمع المدروس متضمناً جميع البنوك المقبولة في بورصة فلسطين والبالغ عددها (6) بنوك لسلسلة زمنية لمدة (10) سنوات خلال فترة الدراسة بين (2009-2018) في عينة الاختيار باستثناء بنك الاستثمار الذي لم تتوفر له البيانات اللازمة لإجراء التحليل خلال فترة الدراسة وخلصت نتائج هذه الدراسة إلى أن متغيري تركيز الملكية وملكية مجلس الإدارة لهما تأثير إيجابي على تكاليف الوكالة في البنوك المدرجة في بورصة فلسطين في حين أن متغير الملكية المؤسسية له تأثير سلبي على تكاليف الوكالة في حين أن متغير الملكية الأجنبية كان له تأثير إيجابي غير معنوي على تكاليف الوكالة وتوصي هذه الدراسة بضرورة زيادة الاهتمام بالملكية المؤسسية وتعزيزها من خلال اختيار الممثلين ذوي الخبرة والكفاءة وتطوير أدواتهم الرقابية للحد من سلوك الإدارة الانتهازية وبذل الجهود لتشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال توفير بيئة مناسبة للاستثمار وإصدار القوانين التي تجذبهم وتحمهم.

2. دراسة عمار قصي علي ووقاف يوسف أحمد. (2023) بعنوان:

حوكمة الشركات وتكاليف الوكالة: دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السورية

— أجريت هذه الدراسة بهدف الحد من مشكلة التمثيل في الشركات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية في الفترة (2012-2021). الهدف الرئيسي من هذا البحث هو دراسة العلاقة بين الآليات الداخلية لحوكمة الشركات (ملكية الإدارة ملكية المساهمين الكبار حجم مجلس الإدارة استقلال مجلس الإدارة فصل مناصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين معدل دوران الأصول ومعدل دوران الأصول كمقياس عكسي لتكاليف الوكالة واستخدم الباحثان المنهج المنهجي (الافتراضي- الاستنتاجي) لصياغة فرضيات البحث واستخدم نموذج الانحدار الخطي لاختبارها وأظهرت النتائج أن متغيرات الملكية الإدارية والفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي والتمويل بالدين تلعب

دوراً هاماً في خفض تكاليف الوكالة في بيئة الأعمال السورية في حين يعتمد دور مجلس الإدارة على العلاقة المباشرة بين حجمه وحجم الشركة كما يوجد تأثير سلبي للملكية المساهمين الكبار على تكاليف الوكالة وأخيراً لا يوجد تأثير لاستقلال مجلس الإدارة على تكاليف الوكالة ومن أهم توصيات البحث ضرورة زيادة الوعي بمخاطر تكاليف الوكالة على مستوى جميع الأطراف المعنية (مجلس الإدارة المحاسبين المدققين المستثمرين والهيئات الإشرافية والتنظيمية).

3. دراسة أبو سالم سيد سالم محمد. (2019) بعنوان:

تأثير قوة المدير التنفيذي الأول على تكاليف الوكالة: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية

— هدف البحث الحالي إلى التعرف على تأثير سلطة الرئيس التنفيذي الأول على تكاليف الوكالة في شركات المساهمة المصرية خاصة في ظل عدم وجود دراسات سابقة هدفت إلى تأكيد هذا التأثير في البيئة المصرية. ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بإنشاء مؤشر مركب لقياس سلطة الرئيس التنفيذي الأول يتكون من أربعة بنود (آليات) وهي: (1) ازدواجية دور الرئيس التنفيذي الأول (2) مدة بقاء الرئيس التنفيذي الأول في منصبه (3) ملكية الرئيس التنفيذي الأولى لأسهم الشركة (4) استقلال مجلس الإدارة. ولاختبار فرضيات البحث اعتمد الباحث على عينة مكونة من مائة شركة مساهمة مصرية (400 زيارة) مدرجة في البورصة وتنتهي إلى خمسة عشر قطاع اقتصادي غير مالي في الفترة من 2013 إلى 2016. وبعد ضبط التأثيرات المحتملة لحجم مجلس الإدارة وحجم الشركة والأرباح النقدية المدفوعة وفرص نمو الشركة والرافعة المالية (الديون) قام الباحث بدراسة تكاليف الوكالة لشركات المساهمة المصرية وبالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد توصلوا إلى وجود علاقة إيجابية بين سلطة المدير وتكاليف الإدارة التنفيذية العليا والوكالة وفيما يتعلق بتأثير الآليات الأربعة (البنود) التي تشكل مؤشر السلطة على تكاليف الوكالة أظهرت نتائج البحث وجود علاقة إيجابية بين الدور المزدوج للمدير التنفيذي الأول ومدة بقاء المدير التنفيذي الأول.

4. دراسة المصري إيناس الرضا عقبة كامل. (2020) بعنوان:

أثر خبرة أعضاء مجلس الإدارة على تكاليف الوكالة: دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة السورية

— هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر خبرة أعضاء مجلس الإدارة على تكاليف الوكالة حيث تم تحديد هذه الخبرة في إطار الدور الإشرافي والرقابي الذي يلعبه مجلس الإدارة على عمل الإدارة وقراراتها من خلال مقياس عكسي يتمثل في معدل دوران الأصول لعينة مكونة من (11) بنكاً مدرجاً في سوق دمشق للأوراق المالية للسنوات (2016-2018) ولتحقيق هذا الهدف تعتمد هذه الدراسة على بناء نموذج لقياس هذا الأثر يتضمن أربعة متغيرات لخبرة أعضاء مجلس الإدارة وهي: تنوع المؤهلات التعليمية تنوع الجنسية الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق وعضوية عضو مجلس الإدارة في أكثر من مجلس إدارة ويدعم إدارة هذا النموذج مجموعة من متغيرات التحكم وهي: حجم الشركة والرافعة المالية وباستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد وجدت هذه الدراسة تأثيراً ذا دلالة إحصائية لخبرة أعضاء مجلس الإدارة على تكاليف الوكالة باستثناء الرافعة المالية وفيما يتعلق بتأثير كل متغير من متغيرات الخبرة فقد قام الباحث باختبار تأثير كل متغير على تكاليف الوكالة باستخدام نموذج الانحدار البسيط وأظهرت النتائج وجود علاقة عكسية قوية بين المؤهلات التعليمية وتنوع الجنسيات وتكاليف الوكالة في حين أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية متوسطة بين خبرة عضو لجنة التدقيق ورسوم الوكالة في حين لم تجد الدراسة أي علاقة بين عضوية عضو مجلس الإدارة ورسوم الوكالة.

5. دراسة السريتي الحسين رمضان. (2022) بعنوان:

العوامل المؤثرة على تكلفة الوكالة في الشركات الأردنية المدرجة ببورصة عمان

— هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر العوامل الدالة في (عمر الشركة حوكمة الشركات حجم الشركة نسبة الدين نمو الشركة المكافأة توزيع الأرباح للسهم الواحد نمو المبيعات) على تكلفة الوكالة مقاسة بنسبة الاستخدام ولتحقيق هذا الهدف تم جمع واستخراج قيم المتغيرات في التقارير السنوية المنشورة على موقع هيئة الأوراق المالية الأردنية وبلغ عددها 46 شركة وشملت العينة المدروسة 30 شركة تتوفر لديها البيانات المطلوبة للدراسة وتم تحليل البيانات باستخدام الاختبارات الإحصائية لتحليل البيانات التي تم جمعها بواسطة البرنامج الإحصائي (Eviews 7) لاختبار فرضية الدراسة ويتم قياس أتعاب أعضاء مجلس الإدارة بناءً على نسبة الأصول المستخدمة ولا يوجد تأثير للعوامل الأخرى على أتعاب الوكالة والتي يتم قياسها بنسبة الأصول المستخدمة.

6. دراسة إبراهيم نهلة محمد السيد عبده أحمد عبد الله خليل وإبراهيم محمود محمد السيد.

(2020) بعنوان:

دور آليات الحوكمة في تخفيض تكاليف الوكالة وانعكاسها على مستوى الإفصاح عن التنمية

المستدامة: دراسة تطبيقية

— هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور آليات الحوكمة وخاصة آليات الحوكمة الداخلية المتعلقة بمجلس الإدارة في خفض تكاليف الوكالة وانعكاسها على مستوى الإفصاح عن التنمية المستدامة لدى الشركات في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة 2030 وتطبيقها على عينة مكونة من 17 شركة بتروكيماوية مدرجة في سوق الأسهم السعودية في الفترة 2017-2019 كانت أهم نتائج هذه الدراسة زيادة اهتمام الشركات السعودية بالإفصاح عن التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة في المجال المالي كما أظهرت هذه الدراسة وجود تأثير كبير لآليات الحوكمة الداخلية المتعلقة بمجلس الإدارة وخاصة حجم المجلس وهيكل المكافآت الإدارية على تكاليف آليات الحوكمة الداخلية للوكالة في تحسين مستوى الإفصاح عن التنمية المستدامة.

7. دراسة عبد العزيز ريماء إبراهيم والربيع حسين محمد. (2020) بعنوان:

أثر الحاكمية المؤسسية على تكاليف الوكالة في الشركات الخدمية الأردنية المساهمة العامة

— هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر الحوكمة المؤسسية على تكاليف الوكالة في شركات الخدمة العامة الأردنية للفترة الزمنية (2012-2018) وقد شملت العينة المدروسة (42) شركة من شركات الخدمات المدرجة في البورصة وقد تمثلت آليات الحوكمة المؤسسية المستخدمة في (حجم مجلس الإدارة والفصل بين مناصبي الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة ووجود لجنة التدقيق والمكافأة الإدارية وتوزيع الأرباح النقدية والرافعة المالية) وبالنسبة للمتغير التابع "تكاليف الوكالة" فقد تم قياسه من خلال ثلاثة معايير وهي نسبة دوران الأصول والنفقات العمومية والإدارية والتدفق النقدي الحر للشركة وفرص نمو الشركة وربحية الشركة وقد استند هذا البحث إلى بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (بيانات الألواح) وتم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام التأثيرات العشوائية (نموذج التأثيرات العشوائية) لتحقيق أهداف البحث واختبار الفرضيات وقد أظهرت نتائج الدراسة باستخدام نسبة دوران الأصول أن الرافعة المالية تزيد من

تكاليف الوكالة في شركات الخدمة العامة الأردنية وأظهرت النتائج باستخدام نسبة المبيعات والتكاليف العمومية والإدارية أن تكاليف الوكالة منخفضة في الشركات الكبيرة والشركات ذات الربحية العالية وفيما يتعلق بمعيار التدفق النقدي الحر أظهرت النتائج أن الفصل بين مناصبي الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة والربح النقدي يقلل من تكاليف الوكالة ذات الربحية العالية وانتهت هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها توصية الشركات العامة في قطاع الخدمات بالفصل بين مناصبي الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة لما لهما من دور مهم في تعزيز الرقابة على الأجهزة التنفيذية كما أن إدارة وتخفيض تكاليف الوكالة بالإضافة إلى توصية الشركات بدفع أرباح نقدية للمساهمين يقلل من كمية السيولة بسبب الاهتمام بمصالح المساهمين ودوره الفعال في تخفيض تكاليف الوكالة.

8. دراسة سمور محمد علاء إبراهيم ودرغام ماهر موسى حامد. (2020) بعنوان:

أثر مكونات هيكل الملكية على تكاليف الوكالة للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين

— هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر مكونات هيكل الملكية (تركيز الملكية ملكية مجلس الإدارة الملكية المؤسسية والملكية الأجنبية) على تكاليف الوكالة ولتحليل البيانات المقطعية عبر الزمن تم استخدام أسلوب التأثيرات الثابتة (Panel Data) ولاختبار فرضيات البحث تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد باستخدام البرنامج الإحصائي (E-Views) وقد تم تطبيق هذه الدراسة على جميع البنوك المدرجة في بورصة فلسطين والبالغ عددها (6) بنوك وذلك لسلسلة زمنية لمدة (10) سنوات خلال فترة الدراسة بين (2009-2018) باستثناء بنك الاستثمار الذي لم يتم تمثيله وتتوفر البيانات اللازمة للتحليل خلال فترة الدراسة وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن كل من متغير تركيز الملكية وملكية مجلس الإدارة لهما تأثير إيجابي على تكاليف الوكالة في البنوك المدرجة في بورصة فلسطين ومتغير الملكية المؤسسية له تأثير سلبي على تكاليف الوكالة وتأثير على تكاليف عدم التمثيل ومتغير الملكية الأجنبية على تكاليف الوكالة أوصت هذه الدراسة بضرورة زيادة الاهتمام بالملكية المؤسسية وتعزيزها من خلال اختيار ممثلين ذوي خبرة وكفاءة وتطوير أدوات الرقابة ومحاولة تشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال تهيئة البيئة المناسبة للاستثمار وإصدار القوانين لجذبه ودعمه.

9. دراسة عبد الجواد ربهام سعيد مكايي نادية أبو فخرة ووهدان (2022) بعنوان:

أثر تكاليف الوكالة على هيكل التمويل بالتطبيق على الشركات المدرجة بالبورصة المصرية

— تهدف هذه الدراسة إلى قياس تكاليف وكالة الملكية وتكاليف وكالة الدائنين ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بدراسة تأثير هذه التكاليف من خلال قياس نسبة استخدام الأصول وهي نسبة تقيس مدى فعالية القرارات الاستثمارية التي تتخذها الشركة ومدى قدرتها على استخدام الأصول بالشكل الأمثل أي أن الشركة تدير أصولها بكفاءة وفعالية مما يؤدي إلى خفض تكاليف الوكالة حيث تتخذ الشركة قرارات استثمارية دون المستوى الأمثل أو تستخدم عوائدها لشراء أصول غير منتجة مما يخلق تكاليف وكالة للمساهمين ولقياس تكاليف الوكالة للدائنين يتم استخدام نسبة هيكل الأصول وقوة الأصول من الناحية النظرية وتكلفة وكالة الدول التي عليها ديون بناء على النظرية ومن الممكن التوصل إلى فهم متكامل للهيكل المالي ومحدداته إلا من خلال دراسة كافة أشكال الاقتراض وتحليل إجمالي الاقتراض إلى مكونات اقتراض طويل الأجل واقتراض قصير الأجل من خلال دراسة العوامل المؤثرة على هيكل التمويل واستخداماته. وبدراسة نسبة الديون قصيرة الأجل والقروض قصيرة الأجل توصل الباحث إلى أن الباحث استخدم معايير المحاسبة للاقتراض لبحث الشركات المدرجة بالبورصة المصرية في الفترة 2013-2017 (بيانات ربع سنوية نموذج أولي 25 شركة تم اختيارها طبقاً لمؤشر EGX30) واستخدمت هذه الدراسة لـ 25 شركة (بيانات لوحة) من خلال اللحظات المعممة (GMM) باستخدام أسلوب الفرق والأسلوب المتعامد وأظهرت النتائج أن هناك علاقة بين تكاليف الوكالة وهيكل التمويل يوجد عكس: هيكل التمويل وهناك علاقة إيجابية بين هيكل الأصول وهيكل التمويل.

10. بوكرومة كريمة وعبيدات عبادة. (2019) بعنوان:

أثر هيكل رأس المال على تكاليف الوكالة للتدفقات النقدية الحرة في الشركات الصناعية المدرجة

في سوق عمان للأوراق المالية

— تهدف هذه الدراسة إلى اختبار أثر هيكل رأس المال على تكاليف الوكالة للتدفقات النقدية الحرة في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للفترة الزمنية (2010-2018) وذلك بناءً على عينة مكونة من 57 شركة وتم استخدام نماذج الانحدار المتعدد لتقدير متغيرات الدراسة حيث تم

الاستشهاد بأسلوب تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (تحليل البيانات اللوحية) وخلصت هذه الدراسة إلى وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية لنسبة الرفع المالي إلى تكاليف الوكالة للتدفقات النقدية الحرة وهي النتيجة التي تتفق مع فرضية التدفق النقدي الحر.

11. دراسة العادلي مرفت علي محمود. (2021) بعنوان: ت

كاليف الوكالة للتدفقات النقدية الحرة وعلاقتها بأنماط هيكل الملكية والتكلفة المرجحة لهيكل رأس المال لتعزيز ثروة المساهمين

— يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين تكاليف الوكالة وأنماط هيكل الملكية المركزية (العائلية الحكومية) في البيئة المصرية وعلاقتها بالتدفقات النقدية الحرة ومتوسط التكلفة المستثمرة المرجح وذلك لتقييم الأداء من خلال زيادة ثروات المساهمين وقد تم اعتماد الثروة في قطاعات الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات ولتحقيق هذا الهدف أجرى الباحث دراسة تطبيقية مكونة من خمس شركات عائلية ومملوكة للدولة خلال الفترة 2013-2017. وتم استخدام البيانات من التقارير المنشورة المتاحة على الموقع الرسمي للبورصة المصرية والمواقع الإلكترونية لتلك الشركات كما استخدم الباحث الإحصاءات الوصفية بالإضافة إلى معامل الارتباط الخطي لبيرسون ومعامل التحديد المصحح (R^2) وفيما يلي: توجد علاقة عكسية بين تكاليف الملكية العائلية والحكومية على حدة وقيمة سوق الأسهم فيما يتعلق بنمو المبيعات وتكلفة الوكالة وحجم الشركة باستخدام التدفق النقدي الصافي وأهمية تركيز الملكية في الأسواق الناشئة ومنها مصر وذلك بسبب عدم وجود رقابة صارمة والتي تتم عادة من قبل المساهمين الرئيسيين مما يؤثر سلباً على حقوق الأقلية. ضرورة تطبيق ما توصلت إليه الدراسة من أن القيمة السوقية للسهم (على الأقل قيمة السهم) تحدد كمؤشر من خلال مؤشرين هما: تكاليف الوكالة والتي تقاس بمؤشر التدفقات النقدية الحرة الصافية وتكلفة رأس المال المتوسطة المرجحة وهذا من شأنه أن يعود بالنفع على المستثمرين الحاليين والمستقبليين.

1. دراسة Israa Fahkry Ibrahim, Abu Al-Ezz, Mohamed Al-Saeed, Siddiq Al-Shahat,

Mohanna Shaimaa Fikry (2020) بعنوان:

The Impact of Information Asymmetry and Agency Costs on Dividends Smoothing:

Empirical Evidence from Egypt

— هدفت الدراسة الى اختبار تأثير عدم تماثل المعلومات وتكاليف الوكالة على تسوية التوزيعات يقيس المتغير المستقل الأول عدم تماثل المعلومات باستخدام أربعة مقاييس: عمر الشركة وحجم الشركة وتقلب الأرباح والأصول الملموسة المتغير المستقل الثاني هو تكاليف الوكالة والتي تقاس بالتدفقات النقدية الحرة وفرص الاستثمار المتاحة وتركيز الملكية والملكية المؤسسية. المتغير التابع في البحث هو تسوية الأرباح ويتم قياسه باستخدام معامل سرعة التعديل للنموذج لأن القيم القريبة من الصفر تشير إلى تسوية الأرباح والعكس صحيح. يشمل المجتمع الإحصائي جميع الشركات المساهمة المسجلة في البورصة باستثناء البنوك والمؤسسات المالية بسبب طبيعتها وأنشطتها والتقارير الخاصة بها. تشمل العينة المدروسة 70 شركة تمثل 490 ملاحظة في الفترة من 2012 إلى 2018. بشكل عام تُظهر نتائج الدراسة أن كل من تكاليف الوكالة وعدم تماثل المعلومات يؤثران على قرار الشركة بتسوية الأرباح.

2. دراسة M. M El Gibaly H. A. F. Abdeltawab (2021) بعنوان:

The Effect of Agency Theory Upon Cost Stickiness

— أجريت هذه الدراسة بهدف معرفة تأثير نظرية الوكالة على اللزوجة التكلفة لدوافع بناء الإمبراطورية حيث يميل المديرون إلى زيادة الاستحواذ على الموارد عندما يزداد الطلب والحفاظ على الموارد غير المستخدمة عندما ينخفض الطلب لتحقيق مصالحهم الخاصة مما يؤدي إلى زيادة درجة التصاق التكاليف وكذلك زيادة الأرباح. الحوافز الإدارية لأن المديرين يميلون إلى تأخير الاستحواذ على الموارد

عندما يزداد الطلب والتخلص من الموارد غير المستخدمة عندما ينخفض الطلب مما يؤدي إلى انخفاض لزوجة التكلفة.

3. دراسة (Akway, Isaac Deng (2019 بعنوان:

The Role of Audit Quality in Reducing Agency Costs and Cost of Equity Capital: An Empirical Study on Companies listed in the Egyptian Stock Exchange

– تهدف هذه الدراسة إلى اختبار دور جودة المراجعة في خفض تكاليف الوكالة وتكلفة رأس المال للشركات المقيدة في البورصة المصرية بالإضافة إلى اختبار ما إذا كان هذا الدور يختلف باختلاف حجم مكتب المراجعة بعد الشركات المدرسة وبناءً على القيمة السوقية لكل شركة تم تصنيفها إلى شركات كبيرة وصغيرة وتم قياس جودة المراجعة باستخدام مؤشرين هما: حجم مكتب المراجعة وخبرة المراجع في مجال عمل العميل بينما تم قياس تكاليف الوكالة باستخدام معدل دوران الأصول وفي هذا البحث تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفرضيات وباستخدام عينة مكونة من 111 شركة مسجلة في البورصة المصرية من عام 2013 إلى عام 2016 أظهرت هذه الدراسة أن جودة المراجعة التي تقاس بحجم مكتب المراجعة والخبرة الصناعية لها تأثير إيجابي معنوي على معدل دوران الأصول وهو مقياس يستخدم لقياس تكاليف الوكالة فشلت هذه الدراسة في إيجاد تأثير معنوي لجودة المراجعة التي تقاس بحجم مكتب المراجعة على تكلفة رأس المال وفي حين وجدت هذه الدراسة تأثيراً سلبياً كبيراً لجودة التدقيق المعبر عنها من خلال خبرة المدقق في الصناعة على تكلفة رأس المال فإن هذا يعني أن خبرة المدقق في الصناعة يمكن أن تلعب دوراً مهماً في تقليل تكلفة رأس المال للشركة المدققة وأخيراً وجدت هذه الدراسة تأثيراً أقوى لجودة التدقيق على تكاليف الوكالة وتكلفة رأس المال في الشركات الصغيرة مقارنة بنظيراتها في الشركات الكبيرة.

4. دراسة (Abu Eid Mahdi, Ahmed (2019 بعنوان:

The Effect of Free Cash Flows, Agency Costs and Dividend Policy on Firm's Performance: Evidence from Amman Stock Exchange

— هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر التدفقات النقدية الحرة وتكاليف الوكالة وسياسة التوزيع على أداء الشركة: الأدلة من بورصة عمان في الفترة (2005-2018) أظهرت نتائج الدراسة أن هناك تأثيراً ذا دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية وسياسة توزيع الأرباح وتكلفة الوكالة على أداء الشركة باستخدام (العائد على الأصول) إلا أن هذه الدراسة لم تجد أي تأثير على أداء الشركات باستخدام (العائد على حقوق الملكية) مما يعني أن العائد على الأصول هو مقياس أفضل للأداء في حين أن النتائج لا تدعم الفرضية القائلة بوجود تأثير إحصائي للتدفقات النقدية الحرة على سياسة توزيع الأرباح عندما تستخدم الدراسة نموذجاً واحداً إلا أن الدراسة تدعم هذه الفرضية عندما تستخدم نموذجاً واحداً إلا أن النتائج لا تقدم دليلاً واضحاً على وجود تأثير تكلفة الوكالة على سياسة توزيع الأرباح لدعم الفرضية القائلة بوجود تأثير إحصائي لتكلفة الوكالة على سياسة توزيع الأرباح وأخيراً تظهر نتائج الدراسة أن العائد على الأصول هو أفضل مقياس للأداء في العينة المدروسة.

5. دراسة (Boukerma, Hamid (2020 بعنوان:

The Agency Theory of Corporate Governance

— تواجه الكيانات الاقتصادية تحديات مختلفة خلال حياتها قد تهدد حتى بقائها ومن بين هذه التحديات عندما يريد صاحب المنظمة تطوير أعماله فإنه يحتاج إلى رجل ثانٍ ليحل محله في غيابه ليقوم بإيصال مصالح الشركة إلى أطرافها الفاعلة من عمال وعملاء وحتى موردين حتى يتمكن من اتخاذ القرارات الاستراتيجية نيابة عنه ونظراً لأهمية هذه العلاقة كرس الباحثون دراستها ونظروا إلى مكوناتها المختلفة وآلياتها للحفاظ على صحتها وهو ما أطلقوا عليه نظرية الوكالة وفي العمل المقدم بالاعتماد على الدراسات السابقة لتوضيح بعض المفاهيم الأساسية لفهم هذه العلاقة تمكنا من تتبع بعض هذه المفاهيم في الواقع المعاش للمؤسسة استناداً إلى خبرتنا العملية.

6. دراسة (Mohsen Wael (2020 بعنوان:

The Effect of Dividends Payout Policy and Financial Flexibility on Agency Cost of Free Cash Flow: Evidence from Amman Stock Exchange

– تتناول هذه الدراسة دراسة تأثير سياسة توزيع الأرباح والمرونة المالية على تكلفة الوكالة للتدفقات النقدية الحرة لشركات الخدمات والصناعة المدرجة في بورصة عمان وقد تم جمع البيانات السنوية لـ 32 شركة من قطاع الخدمات و 17 شركة من قطاع الصناعة في الفترة (2010-2018) تم استخدام النموذج الأول للتنبؤ بالمرونة المالية من خلال هذه المتغيرات (الرافعة المالية رافعة القطاع القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية إجمالي الأصول الأصول الملموسة الربحية التدفقات النقدية) يدرس النموذج الثاني تأثير سياسة توزيع الأرباح والمرونة المالية على تكلفة الوكالة للتدفقات النقدية الحرة تم استخدام تحليل المربعات الصغرى المعممة (GLS) لتقدير نتائج الدراسة تشير النتائج إلى وجود علاقة سلبية بين سياسة توزيع الأرباح والتدفق النقدي الحر وهناك علاقة سلبية بين المرونة المالية والتدفق النقدي الحر لشركات الخدمات والصناعة المدرجة في بورصة عمان في الفترة قيد الدراسة علاوة على ذلك هناك علاقة إيجابية بين العائد على الأصول (ROE) والتدفق النقدي الحر تقرر الشركات الصناعية والخدمية توزيع الأرباح وزيادة الاقتراض.

7. دراسة (Bajaher, Mohammed Saleh (2019 بعنوان:

Corporate Governance and Financial Performance: An Empirical Study on Cement Companies Listed in Saudi Stock Market

– تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي لشركات الأسمنت السعودية في الفترة 2012-2016 وقد تناولت العديد من الدراسات ومعظمها من الدول المتقدمة العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وهيكل الملكية وأداء الشركة وقد توصلت هذه الدراسات إلى نتائج مختلفة تأثرت بطبيعة النظام الحكومي في كل دولة وباستخدام الانحدار الخطي المتعدد أظهرت نتائج الدراسة الحالية أن الملكية الإدارية وحجم الشركة لهما تأثير ذو دلالة إحصائية على أداء شركات الأسمنت المدرجة في سوق الأسهم السعودية في حين أظهرت هذه الدراسة أنه لا توجد علاقة بين الأداء المالي و: استقلال مجلس الإدارة وحجم مجلس الإدارة وعدد اجتماعات مجلس الإدارة ونوع شركة التدقيق.

8. دراسة (2020) Sahraoui, Djalila بعنوان:

Corporate Governance and Financial Performance: Board of Director Role: Case Study of Sharjah Bank 2010-2018

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين الحوكمة المؤسسية من خلال خصائص مجلس الإدارة والأداء المالي على مستوى بنك الشارقة خلال الفترة 2010-2018 وقد تبين لنا أن الباحثين يعتمدون على آليات مختلفة للحوكمة المؤسسية وعلى مستوى بنك الشارقة وقد اتضح لنا مستوى الأداء المالي للبنك خاصة في عام 2018 على الرغم من التزام البنك بمبادئ وإجراءات الحوكمة المؤسسية.

9. دراسة (2020) Elngarr Radhi Mohammed بعنوان:

The Impact of Corporate Governance on Corporate Social Responsibility

— أجريت هذه الدراسة بهدف توضيح واكتشاف أثر حوكمة الشركات على المسؤولية الاجتماعية للشركات في المستشفيات الخاصة في محافظة جنوب عمان وقد شملت عينة الدراسة (135) فرداً من كافة المستويات الإدارية في المستشفيات الخاصة المدروسة في محافظة جنوب العاصمة وقد تم توزيع (109) استبانة على عينة الدراسة حيث مثلت ما نسبته 80.7% من العينة المدروسة واعتمدت عملية جمع البيانات على استبانة صممت لهذا الغرض وقد استخدم المنهج الكمي وذلك بالاعتماد على برنامج العلوم الاجتماعية في هذه الدراسة وقد توصل الباحث إلى وجود أثر معنوي لأبعاد حوكمة الشركات عند عرضها كوحدة متكاملة على المسؤولية الاجتماعية للشركات في المستشفيات الخاصة في محافظة جنوب عمان عند مستوى معنوي ($\alpha \geq 0.05$) كما تبين أن وجود أساس متين وفعال للحوكمة ودور أصحاب المصلحة والإفصاح والشفافية ومسؤوليات مجلس الإدارة في المسؤولية الاجتماعية للشركات في المستشفيات الخاصة في محافظة الجنوب لها أثر إيجابي معنوي من محافظة عمان كل منها عند مستوى معنوي ($\alpha \geq 0.05$) وبناء على النتائج توصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات منها: أولاً: الاهتمام بعنصر المساواة بين جميع العاملين عند وضع القواعد

واللوائح الخاصة بهم وذلك من خلال تشكيل لجان مستقلة تنظم هذه العملية ثانياً: وضع القواعد واللوائح: التركيز على زيادة مهارات وتدريب العاملين وذلك من خلال تخصيص أموال منفصلة للدورات التدريبية وتنمية مهارات العاملين ثالثاً: الاهتمام بالإفصاح والشفافية في المستشفيات الخاصة من وجهة نظر الباحث وذلك من خلال صياغة قوانين ولوائح تحكم وتنظم عملية الإفصاح والشفافية فيما يتعلق بالتدابير البيئية والمجتمع المحلي وجميع أصحاب المصلحة رابعاً: ضرورة سن قواعد ولوائح تلزم أعضاء مجلس الإدارة بإدارة برامجهم بناءً على استراتيجية محددة وبما يتماشى مع رؤية ورسالة المستشفيات خامساً: مراعاة وضوح أسس اختيار مجلس الإدارة سادساً: التركيز على الإجراءات التي تزيد من القيمة السوقية للمستشفيات والحصة السوقية المحلية من خلال إنشاء إدارات متخصصة في عمليات التسويق لهذه المستشفيات والاهتمام بأقسام الجودة التي تراقب جودة الخدمات المقدمة للعملاء سابعاً: التدريب على طرق البحث عن وظائف بديلة بعد انتهاء العقد وذلك من خلال عقد دورات تدريبية للعاملين على مواقع وتطبيقات التوظيف وطرق إنشاء السيرة الذاتية الاحترافية ثامناً: تخصيص حصة نسبية معينة لاختيار وتوظيف ذوي الاحتياجات الخاصة تاسعاً: عقد دورات تدريبية للعاملين في مجال السلامة المهنية حول كيفية التعامل مع الأزمات والكوارث الطبيعية.

10. دراسة Boualay, Amina Mohammed, Ali (2021) بعنوان:

Corporate Governance, Sharia'ah Governance and Performance: A Cross Country Comparison in the MENA Region

– تركز هذه الدراسة على الفروق بين الحوكمة في البنوك التقليدية والإسلامية كما تبحث هذه الدراسة في العلاقة بين الحوكمة والأداء التشغيلي والمالي والتسويقي للبنوك شملت هذه الدراسة عينة من 127 بنكاً مدرجاً في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لفترة عشر سنوات (2008-2017) تم بناء نماذج الدراسة على عدة متغيرات المتغير المستقل هو مبادئ حوكمة الشركات والمتغيرات التابعة هي العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية ومؤشر كيو توبين كما استخدمت هذه الدراسة متغيرات التحكم الخاصة بالبنك والدولة للمساعدة في قياس العلاقة بين الحوكمة وأداء

البنك أظهرت نتائج الاختبارات التطبيقية أن الحكومة القانونية تؤثر بشكل كبير على الأداء التشغيلي (العائد على الأصول) والأداء المالي (العائد على حقوق الملكية) في حالة الحوكمة التقليدية أثرت على أداء السوق (مؤشر كيو توبين) تقدم هذه الدراسة رؤى حول الفروق في العلاقة بين الحوكمة الشرعية وحوكمة الشركات وتحسين الأداء والتي يمكن لكل من البنكين استخدامها لإعادة هيكلة ممارسات الحوكمة لتحسين الأداء التشغيلي والمالي والسوقي.

11. دراسة (2020) Elakela, Saleh Ali Faraj بعنوان:

Corporate Governance Mechanisms and Disclosure Quality: Evidence from UK Top 100

Public Companies

– الغرض من هذه المقالة هو دراسة العوامل المحددة للإفصاح عن حوكمة الشركات مع التركيز على هيكل مجلس الإدارة والتدقيق الخارجي تظهر الأدبيات النظرية والتجريبية أدلة متضاربة حول كيفية ارتباط جوانب حوكمة الشركات بالإفصاح أجرت هذه الدراسة توليفة واسعة من الأدبيات الموجودة مع مراعاة أهداف التحليل والسياقات الأساسية للدراسات السابقة من أجل الوصول إلى إجابات على أسئلة البحث قبل التحليل تتبنى هذه الورقة تحليلاً متوازناً حيث يُفترض أن الإفصاحات هي نتيجة لعوامل مجلس الإدارة وغير التجارية ولكنها لا تزال ضمن نطاق حوكمة الشركات من أجل تحقيق الهدف العام تم اختيار عينة الدراسة من القائمة الحالية لأفضل 100 شركة FTSE غير منظمة في إنجلترا تم إجراء مزيج من الأساليب الإحصائية وتحليل الأعمال الكمي لإجراء التحليل باستخدام مؤشر جودة الإفصاح عن حوكمة الشركات (CGDQ) كمتغير تابع وأعضاء اللجنة المختارين وغير المختارين كمتغيرات مستقلة وتم إجراء انحدار ols المجمع تم إجراء اختبارات تشخيصية لإثبات المساهمة النسبية لكل متغير مستقل في النموذج وقد تبين أن عمر أعضاء مجلس الإدارة ونسبة المديرات الإناث وتواتر اجتماعات لجنة التدقيق ورسوم التدقيق الخارجي وفرص نمو الشركة وحجم الشركة كلها عوامل حاسمة واقترحت الدراسة أن تبحث الدراسات المستقبلية ما إذا كان هيكل مجلس الإدارة يظل عاملاً حاسماً في الإفصاح المؤسسي في عصر تكنولوجيا المعلومات المتقدمة.

9.1 المنطلقات النظرية للدراسة:

1. تكاليف الشركات: هي مجموعة من القواعد والآليات التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة والمساهمين وتحدد حقوق وواجبات كل طرف وتعطي الإدارة السلطة للنهوض بالشركة وقيمتها في إطار من الحرية المسؤولة للاستغلال الأمثل لزيادة موارد الشركة وتعظيم ربحيتها وفقاً للقانون في مراقبة إدارة الشركة بشكل فعال وحماية حقوق المساهمين.
2. تكاليف الوكالة: التكاليف الكامنة في الشركات العامة وتشمل تكاليف الرقابة وتكاليف الارتباط والخسائر المتبقية.
3. مجلس الإدارة: مجموعة من الأعضاء يتولون إدارة شركة عامة ويحدد عدد الأعضاء وشروط العضوية وكيفية ملء المقاعد الشاغرة والصلاحيات والرسوم وكيفية تعيينه أو اختياره ومن أهم واجبات المجلس مراقبة أداء الإدارة التنفيذية.
4. لجنة المراجعة: لجنة مكونة من مجلس الإدارة يقتصر أعضاؤها على أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين تشرف على عمليات التدقيق الداخلي والخارجي وتشرف على تصميم وتنفيذ أنظمة الرقابة الداخلية.
5. توزيع الأرباح هو قرار مالي يتخذه مجلس إدارة الشركة لتقسيم صافي ربح الشركة بين الربح الموزع على المساهمين والربح المتراكم بهدف تمويل المشاريع المستقبلية وتحديد مقدار الأرباح المدفوعة لمساهمي الشركة وتحديد الفترة الزمنية التي سيتم فيها التوزيع.
6. الرافعة المالية هي استخدام الشركة للديون لتمويل مشاريعها سواء كانت ديون طويلة الأجل أو قصيرة الأجل.

10.1 المنهجية وطرق البحث:

يتبع البحث الحالي المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات من المبحوثين، ومراجعة البحوث والأدبيات الخاصة بالموضوع بهدف بلورة الأسس والمنطلقات التي يقوم عليها الأساس النظري للدراسة. لذلك اعتمد هذا البحث على مصدرين مهمين لجمع المعلومات:

11.1 مصادر جمع البيانات

- المصادر الثانوية: الدراسات السابقة والأدبيات النظرية، وقد تم الاستعانة بهذه المصادر لتغطية الجانب النظري للبحث والتعرف على الأساسيات والأساليب العلمية الصحيحة في كتابة الدراسات، وكذلك تقديم لمحة عامة عن أحدث المواد والتطورات في مجال الدراسة، من خلال مراجعة واستعراض العديد من النصوص العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة، والمتمثلة في الكتب والمجلات والأطروحات العلمية والأبحاث المنشورة، وكذلك المصادر التي تم الحصول عليها من خلال المستودعات الرقمية.
- المصادر الأولية: من أجل معالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث تم جمع البيانات الأولية من خلال البحث الميداني للبحث من خلال أداة الدراسة وهي الاستبانة التي أعدت لأغراض هذا البحث، ومن ثم تم نسخها وتحليلها باستخدام الأداة المطلوبة وهي الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

12.1 أدوات الدراسة :

تعرف أداة البحث بأنها "الوسيلة التي تتم بواسطتها عملية جمع البيانات بهدف الإجابة عن تساؤلاته ، وسيعتمد الباحثين في جمع البيانات على الاستبانة، والتي تُعرف بأنها "صيغة محددة من الفقرات والأسئلة تهدف إلى جمع البيانات من أفراد البحث"

حيث تكونت من قسمين رئيسيين هما:

- القسم الأول: وهو الجزء الخاص بالمتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة ، والمتمثلة بـ: النوع ، والعمر، والمؤهل العلمي، والمستوى الوظيفي.
- القسم الثاني: اشتمل القسم الثاني على الفقرات والأبعاد التي تقيس متغيرات الدراسة المستقل والتابع.

13.1 حدود الدراسة :

- حدود موضوعية : التعرف على أثر الحاكمية المؤسسية بأبعادها (المكافآت الإدارية - توزيعات الأرباح - الرفع المالي) على تكاليف الوكالة في الشركات الخدمية وذلك بالتطبيق على شركات الدعاية والاعلان بالمملكة العربية السعودية
- حدود مكانية: اقتصرَت الدراسة على شركات الدعاية والاعلان بالمملكة العربية السعودية.
- حدود زمانية : تم إعداد الدراسة في عام 2024.
- حدود بشرية : اقتصرَت الدراسة على شركات الدعاية والاعلان بالمملكة العربية السعودية

الفصل الثاني: الاطار النظري

المبحث الأول: الحاكمية المؤسسية

1.1.2 مفهوم الحاكمية المؤسسية

لقد أدت الأحداث التي وقعت في العقدين الأخيرين من القرن الماضي إلى إعطاء الأولوية للقضايا المتعلقة بالحوكمة المؤسسية والتي انعكست في الفضائح المالية التي طالت عدداً كبيراً من الشركات العالمية بشكل عام والشركات الأمريكية بشكل خاص وتبعتها أحداث متتالية من الفساد الإداري والمحاسبي في الأسواق المالية فضلاً عن ضعف الرقابة على مختلف الأنشطة المالية في المؤسسات المالية وغير المالية وغيرها من الأسباب الأمر الذي أدى بدوره إلى خلق العديد من التساؤلات حول ضرورة إرساء مجموعة من الضوابط الأخلاقية والمبادئ والأسس المهنية القادرة على حماية حقوق الأطراف المعنية (المساهمين الموردين الدائنين المستثمرين الموظفين المجتمع) وتحديد قواعدها. (احمد، 2019)

تؤكد العديد من الأبحاث والدراسات أن الأزمات المالية الحادة وما تلاها من انهيار العديد من الشركات العالمية كانت من أهم الأسباب التي ساهمت في ظهور ما يعرف بحوكمة الشركات سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي وذلك في حالة وجود تعريف واحد ومتفق عليه لحوكمة الشركات أو حوكمة الشركات بين عامة الناس وجميع الباحثين والمعنيين بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات، وذلك لتداخل مفهوم الحوكمة في العديد من الحالات الاقتصادية والمالية غير المتجانسة، كما أنها تؤثر على القضايا الاجتماعية والتنظيمية للشركات والتي تؤثر على المجتمع والاقتصاد ككل. (الحدابي، 2019)

تعرف حوكمة الشركات بأنها نظام شامل يتم من خلاله تحديد القواعد وتنظيم الممارسات السليمة لمراقبة أنشطة الشركة وتساعد حوكمة الشركات على حماية حقوق المساهمين وجميع الأطراف ذات الصلة والشفافية والنزاهة والحد من الفساد المالي والإداري وهذا من شأنه أن يقلل من حدة تضارب المصالح ويزيد من الثقة في الأداء والتنافسية نتيجة لانعكاس ذلك إيجابياً على قيمة الشركة وجذب

الاستثمارات المختلفة لها ويرى الباحث أن حوكمة الشركات عبارة عن مجموعة من المبادئ والقواعد التي تضمن تطبيقها العمل والأنشطة بفعالية وكفاءة وشفافية وعدالة بما يضمن رفع الأداء الإداري والمالي وبالتالي زيادة القدرة التنافسية للمؤسسة. (حمدي، 2019)

وتشير بعض الدراسات إلى أن حوكمة الشركات هي استجابة للأزمات المالية التي تعرضت لها الشركات الكبرى الأمر الذي أدى إلى المطالبة بمجموعة من الضوابط والمبادئ الأخلاقية والمهنية لتحقيق الثقة والمصداقية وزيادة الإفصاح عن المعلومات. إلا أن حوكمة الشركات أصبحت بعيدة عن الأذهان منذ ظهور الشركات العامة ونظرية الوكالة فقد كانت هناك منذ العصور القديمة حوكمة الشركات التي تضم المديرين والإدارة التنفيذية والهيئات التنظيمية والإجراءات التي تحكمها. وتعود جذور حوكمة الشركات إلى أولئك الذين تناولوا قضية فصل الملكية عن الإدارة من خلال تسليط الضوء على المشاكل التي تنشأ نتيجة فصل الملكية عن الإدارة ومدى قدرة المستثمرين على الكشف عن أداء المديرين عندما لا ينتهون إلى ذلك. كما أن فصل الملكية عن الإدارة يؤدي إلى إهدار رأس المال وعدم استخدام أعضاء مجلس الإدارة لصالحياتهم لتعظيم مصالحهم. (الرواشدة، 2019)

لقد حظي النقاش حول دور وأهمية حوكمة الشركات بعد الأزمات الاقتصادية والمالية التي ألفت بظلالها على منظمات الأعمال في كافة أنحاء العالم وذلك لدورها في تحقيق الجودة والتميز باهتمام كبير في السنوات الأخيرة ففي العام الماضي وبعد الأزمات المالية العديدة التي مر بها العالم ازدادت في اقتصاديات العديد من الدول سواء النامية أو الناشئة ففي شرق آسيا وروسيا وأمريكا في نهاية القرن العشرين والصدمات العنيفة التي ضربت الاقتصاد الأمريكي نتيجة الأزمة المالية التي تسببت في عدد من أكبر الشركات المالية والمحاسبية في عام 2002 والتي تسببت في إفلاس وانهيار العديد منها ولهذا فإن الضرورة تقتضي إيجاد آليات وإجراءات فعالة تضمن حماية حقوق جميع الأطراف في هذه الشركات وتحقيق مبادئ الرقابة والمحاسبة الأكثر فعالية مما يؤدي إلى تحقيق الدقة في التقارير المالية لهذه الشركات. (زعيش، 2019)

هذا ما أشار إليه سليمان إلا أن تبلور مفهوم الحوكمة المؤسسية وتوسعه ارتبط بظهور المشاكل المالية التي تواجه الشركات العالمية الكبرى تبعه مطالبات بوضع مجموعة من الضوابط والمعايير والأسس الأخلاقية والمهنية بهدف تحقيق الثقة والمصداقية في المعلومات الواردة في البيانات المالية. (شكري، 2019)

الحوكمة هي أحد المفاهيم الحديثة التي لوحظت في السنوات الأخيرة من خلال استخدامها في تحقيق الجودة والتميز في الأداء وبحسب البعض لا يوجد حتى الآن تعريف متفق عليه من قبل جميع الاقتصاديين والقانونيين والمحللين كما لا يوجد مرادف محدد لمصطلح حوكمة الشركات في اللغة العربية والذي يسمى حوكمة الشركات أو الحوكمة الرشيدة في بلادنا الأردن وفي مصر على سبيل المثال يسمى حوكمة الشركات. (العتيبي، 2019)

وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تُعرف حوكمة الشركات بأنها: القواعد والإجراءات التي تضمن إدارة الشركة بشكل سليم وفعال بما في ذلك ضمان التزام المديرين والموظفين بشكل صحيح باتباع القواعد واللوائح أما ويليامسون (1999) فقد عرفها بأنها: "نظام يحدد قدرة الشركة على تحقيق أهدافها ضمن الإطار الأخلاقي المحدد الذي تنبع منه كهيئة أخلاقية لها أنظمتها وهيكلها الإدارية الخاصة دون الاعتماد على أي مقياس. سلطة أو نفوذ شخصي. (عوجه، 2019)

وصفت لجنة كادبوري في تقريرها لعام 1992 حوكمة الشركات بأنها اقتصاد دولة يعتمد على كفاءة الشركات وأداء المسؤوليات الإدارية في هذه الشركات يحدد الموقف التنافسي للدولة وهو جوهر حوكمة الشركات. النظام. ويواصل قانون بوري وصفه للحوكمة بهذه الجملة الشهيرة: "حوكمة الشركات هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات ومراقبتها. (القاسم، 2019)

تعرف مؤسسة التمويل الدولية حوكمة الشركات بأنها: مجموعة من الهياكل والعمليات التنظيمية التي يتم من خلالها توجيه الكيانات والسيطرة عليها وتحديد الحقوق والواجبات وتوزيعها بين المشاركين الرئيسيين في الكيان بما في ذلك المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين مع تحديد المعايير وإجراءات اتخاذ القرار المتعلقة بالمؤسسة. (نسيم، 2019)

وبناء على ما تقدم فإن حوكمة الشركات هي "مجموعة القواعد والإجراءات والنظم الإدارية القانونية والمحاسبية الاقتصادية والمالية والموجهات التي توجه سلوك الشركة وتحكم العلاقات بين الأطراف المشاركة في النشاط على نحو يحقق التفاعل فيما بينها" وهذه التصرفات الخاطئة وكذلك الاستخدام الأمثل والفعال للموارد لتحقيق أهداف الشركة. (هنطش، 2019)

وبالتعريفات السابقة لمفهوم حوكمة الشركات يلاحظ الباحث أنه لا يوجد اتفاق محدد في هذا المجال إلا أنه أكد على ضرورة تحقيق مصالح الشركة كوحدة متكاملة ومراعاة مصالح جميع الأطراف. كما يرى هذا الباحث أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هي أفضل تعريف للحوكمة الشركات (الحامدي 2011) وأوضح طالب والمشهداني (2011. 2006) أن عدم الاتفاق على تعريف الحوكمة الشركات بين الاقتصاديين والخبراء القانونيين والمحللين يرجع إلى انخراطها في العديد من القضايا التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات وهي قضية تؤثر على المجتمع وعلى الفرد والمجتمع. (الوابل، 2019)

2.1.2 أهمية الحوكمة المؤسسية

أصبحت حوكمة الشركات ذات أهمية كبيرة بعد الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية الأخيرة التي شهدتها العالم والتي تكبدت فيها العديد من الشركات العالمية خسائر فادحة وخاصة تلك الموجودة في أسواق عدد من دول جنوب شرق آسيا وأميركا اللاتينية نتيجة الإجراءات الإدارية. فقد حدثت حالات فشل وتلاعب بالقوائم المالية وتعظيم أرباح تلك الشركات بناء على مبالغ مبالغ فيها فضلاً عن السعي إلى تحقيق الأرباح السريعة وعدم الالتزام بمعايير السلوك المني والأخلاقي كقواعد شائعة أدت إلى حدوث العديد من حالات الإفلاس والمشاكل المالية للشركات العملاقة والتي تضرر منها العديد من المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال ولا شك أن فرص الشركات التي لا تطبق قواعد ومبادئ الحوكمة في التعرض للأزمات والفضائح المالية أعلى بكثير من الشركات التي تطبق قواعد ومبادئ الحوكمة. (حمدوش، 2020)

كل هذا لفت الانتباه إلى موضوع حوكمة الشركات وأكد على أهميتها والتي تجلت آثارها بتحقيق

الفوائد التالية: (ريان، 2019)

- بالإضافة إلى دورها في تعظيم قيمة الشركة في السوق وضمان بقائها ونموها واستمرارها في عالم الأعمال على المستوى الدولي أو الإقليمي أو المحلي فإنها تحمي الشركات من الفشل الإداري والإفلاس والمشاكل المالية عند العمل في بيئة شديدة التنافسية.
- تحديد مصير الشركات وكذلك مصير اقتصاد الدول في العصر الحالي والذي يسمى عصر العولمة لأن قواعد الحوكمة والالتزام بها أصبحت أداة قوية لخلق سوق يتميز بالشفافية والإفصاح المحاسبي.
- المعلومات من خلال أدوات الرقابة الفعالة على مجالس إدارة الشركات والتزامها بإعادة هيكلة هذا المجلس وتفعيل دور الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة.
- تلعب الحوكمة دوراً هاماً في جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أو المحلية وتساعد على الحد من هروب رؤوس الأموال وزيادة فرص التمويل فضلاً عن إمكانية الوصول إلى موارد أرخص مما يزيد من أهمية الحوكمة وخاصة بالنسبة للدول النامية.
- الحد من الممارسات الفاسدة بكافة أشكالها في الشركات وإنهاء وجودها ومنع عودتها في المستقبل
- تحقيق أعلى مستويات النزاهة والحياد لجميع العاملين في الشركة على كافة المستويات الإدارية من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين إلى أدنى مستوى.
- تحقيق أكبر قدر من الاستفادة من أنظمة المحاسبة والرقابة الداخلية بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد من خلال تحقيق التكلفة الفعالة وربط عمليات الاتفاق بالإنتاج وبالتالي خفض تكلفة رأس المال.
- تحقيق أعلى مستوى من الإفصاح والشفافية في التقارير المالية
- ويبرز أهمية الحوكمة من خلال الفصل بين ملكية الشركة وإدارتها ومن ثم بين المساهمين وإدارة الشركة وكذلك الفصل بين مسؤوليات مجلس الإدارة ومسؤوليات المديرين التنفيذيين وبين الملاك والمديرين التنفيذيين نظراً لفعالية هذا الفصل فيما يتعلق بتحديد الرؤية الاستراتيجية ومدى التوافق بين

احتياجات الشركة ومتطلبات مصالح المستثمرين في الشركة المساهمة ومكافحة الفساد الداخلي في الشركات ومنع وجوده والقضاء عليه نهائياً وضمان تحقيق الصدق والحياد والنزاهة لجميع العاملين في الشركة. (الصغير، 2019)

أداة جيدة تمكن المجتمع من ضمان حسن إدارة الشركات في المجتمع بطريقة علمية وعملية تؤدي إلى حماية رأس مال المساهمين وتوفير معلومات عادلة وشفافة لجميع الأطراف ذات الصلة بالشركات وفي نفس الوقت توفير أداة جيدة للحكم على أداء مجالس إدارة الشركات ومحاسبتها كما ان (Delaportas et al., 2005) يرى أن الحوكمة الرشيدة يجب أن تطبق دون قمع روح المبادرة أو الحد من القدرة التنافسية ويجب أن تتمتع الإدارة بالحرية في النهوض بالشركة في إطار من المساءلة الفعالة. (عائدة، 2019)

3.1.2 أهداف الحاكمية المؤسسية

إن الهدف الأساسي للحوكمة ليس فقط خفض تكلفة الشركة بل وأيضاً خلق توازن سليم بين كافة أصحاب المصلحة وخاصة المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة مع مراعاة مصالح المساهمين والحفاظ على مصالح الآخرين. وتأخذ الحوكمة الحديثة في الاعتبار الجانب المالي المتمثل في زيادة قيمة الأسهم والحفاظ على حقوق ومصالح أصحاب المصلحة الآخرين ويمكن اعتبار الحوكمة نهجاً ديناميكياً يأخذ في الاعتبار الجوانب المالية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية لكافة أصحاب المصلحة. (مقدم، 2019)

ويجب الإشارة إلى أن الأداء السليم لحوكمة الشركات يساعد الشركات على جذب الاستثمارات وزيادة القدرة التنافسية وخلق الاحتياطات اللازمة ضد الفساد وسوء الإدارة ودعم استقرار الأسواق المالية والأنظمة المصرفية وتحسين الاقتصاد من خلال: (Hetham, 2019)

- توجيه اقتصاديات الدول في إطار برنامج الإصلاح وإعادة الهيكلة والاهتمام بالجودة وتحقيق عوائد اقتصادية مجدية والتأثير على أداء الشركات في الأسواق المالية من حيث حجم المعاملات وأسعار الأسهم وخلق الثقة بين أطراف المعاملة.

- تحسين كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الشركة في الأسواق والقدرة على جذب الموارد المالية المحلية والدولية اللازمة للتوسع والنمو وخلق فرص عمل جديدة وضمان استقرار الأسواق والمؤسسات المصرفية مما يؤدي إلى تحقيق الكفاءة المطلوبة والتنمية الاقتصادية.
- كبح المخالفات المحتملة للإدارة وضمان التنسيق الفعال بين مصالح الإدارة ومصالح المساهمين.
- تخفيض المخاطر المالية والاستثمارية
- حماية حقوق ومصالح المساهمين من خلال صياغة استراتيجية الاستثمار الصحيحة.
- تعميق دور الأسواق المالية في تنمية المدخرات
- زيادة الثقة في الاقتصاد الوطني
- الحفاظ على المصداقية الاقتصادية للشركة من خلال مراعاة القيم الأخلاقية (الأخلاق المهنية)
- تحقيق المسؤولية الاجتماعية
- ضمان سلامة وكفاءة الهيكل التنظيمي داخل الشركة من حيث التأكيد على وجود الشخص المناسب في المكان المناسب، مع التحديد الدقيق لصلاحياته ومسؤولياته
- تشكيل لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين بهدف مواجهة حالات الغش والتدليس والحد منهما
- ضمان الفصل بين المهام والصلاحيات الخاصة بالمدراء التنفيذيين ومهام ومسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة
- الحد من حدوث الأزمات المالية لما لها من أثار سلبية ومدمرة للاقتصاد الوطني وهذا بدوره يضمن نمو الشركات واستمرارها وتعزيز كفاءتها وزيادة أرباحها
- مواجهة الممارسات غير القانونية في كافة جوانب التنظيم الأخلاقية والإدارية والمالية

4.1.2 مبادئ الحاكمية المؤسسية

تم تطوير مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لحوكمة الشركات استجابة لطلب اجتماع مجلس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في 227 أبريل 1998 لتطوير مجموعة من المبادئ التوجيهية

والمعايير لحوكمة الشركات فيما يتعلق بالحكومات الوطنية والمنظمات ذات الصلة والقطاع الخاص. وقد لعبت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالشراكة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والجمعيات المهنية دورًا بارزًا في تطوير مجموعة من المبادئ التوجيهية لتكون مرجعًا لاستخدام منظمات الأعمال. آلية الحوكمة المؤسسية وفعاليتها في الأسواق المتقدمة والنامية تتضمن هذه المبادئ التي أصدرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 1999 خمسة مجالات تحت عنوان (مبادئ حوكمة الشركات) تغطي ستة مجالات كما ذكرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من خلال موقعها على شبكة الإنترنت. (Abdelkhdar, 2019)

تعتبر حوكمة الشركات مجموعة من المبادئ التي تحكم إدارة الشركات لصالح جميع الأطراف وقد أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (DECD) خمسة مبادئ للحوكمة في عام 1990 ثم قامت بتعديلها وفي عام 2004 أصبحت ستة مبادئ من أصل 60 مبدأ في هذه الفترة. وهذه الدراسة أبرز هذه المبادئ على النحو التالي: (Bashar, 2019)

— حقوق الملكية

أي أن إدارة المؤسسة حريصة على احترام حقوق المساهمين من الأغلبية والأقلية سواء كانوا مواطنين أو مستثمرين أجانب وضمان حصولهم على عائد على الأرباح وتمكينهم من مراجعة البيانات المالية والمشاركة الفعالة في مجمل اجتماعات الجمعية العمومية وتشمل هذه الحقوق أيضًا حق نقل ملكية الأسهم وحق انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وحق التصويت في الاجتماعات العامة وحق الحصول على البيانات المالية في الوقت المناسب وأي معلومات مهمة. والحق في تحقيق عوائد من الأرباح ومنح الأسهم. (Elamer, 2019)

وقد سعت أنظمة حوكمة مختلفة إلى تحقيق هذا الهدف ويمكن رؤية ذلك بوضوح في مبادئ منظمة DECD التي يتمثل هدفها العام في ضمان حقوق المساهمين وقد خصص أحد المبادئ لمعالجة هذه الحقوق بوضوح. وينص المبدأ الثاني من مبادئ حوكمة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على أن إطار حوكمة الشركات يجب أن يضمن: المعاملة المتساوية لجميع المساهمين بما في ذلك المساهمين من الأقلية

والمساهمين الأجانب كما يجب أن تتاح لهم الفرصة للحصول على تعويض عادل في حالة انتهاك حقوق

DECDO. يمكن تفسير مبادئ حماية المساهمين على النحو التالي: (Gherbi, 2019)

- يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات حماية حقوق المساهمين التاليين
- تتضمن الحقوق الأساسية للمساهمين ما يلي
- إجراءات تسجيل الملكية المضمونة
- يجب إعطاء المساهمين الفرصة لطرح الأسئلة على مجلس الإدارة ووضع الأمور على جدول أعمال الجمعيات العامة بشرط وضع حدود معقولة لذلك.

— المعاملة المتساوية للمساهمين

تعتبر المساواة في معاملة جميع المساهمين من أهم ضوابط الحوكمة والتي تشمل حقوق الأقليات وحقوق المساهمين الأجانب فإذا تعرضت حقوقهم للتهديد فيجب أن يحصلوا على تعويض مناسب مع مراعاة ما يلي. (Gunasekara, 2019)

- المعاملة المتساوية لجميع المساهمين من فئة واحدة من خلال ما يلي
- يجب أن يتمتع المساهمون في كل فئة بحقوق التصويت نفسها
- يجب أن يتم التصويت من قبل الأمناء أو الممثلين بطريقة متفق عليها مع المساهمين
- يجب أن تضمن العمليات والإجراءات المتعلقة بالجمعيات العامة للمساهمين المعاملة المتساوية لجميع المساهمين ويجب ألا تؤدي إجراءات الشركة إلى صعوبة أو زيادة تكلفة عملية التصويت.
- يجب منع تداول الأسهم بطريقة لا تتسم بالإفصاح أو الشفافية
- يجب إلزام أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين بالإفصاح عن وجود أي مصالح شخصية قد تؤثر على العمليات أو الأمور التي تؤثر على الشركة.

إن مبدأ المساواة والعدالة هو أحد أهم الأسس التي تركز عليها معايير الحوكمة وتتحقق على

أساسها وذلك لأن مبادئ الحوكمة تتطلب المساواة بين المساهمين وهذا ما أكدته المواد 144 178 181 183

274 و 275. ويبدأ مبدأ المساواة في قانون الشركات الأردني من عضوية مجلس الإدارة بحيث يتم انتخاب

أعضاء مجلس الإدارة بطريقة يمكن من خلالها تمثيل أغلبية المساهمين وهذا ما نصت عليه أفضل معايير الحوكمة العالمية. قانون الشركات الأردني رقم 22 لسنة 1997 وتعديلاته. (Seung-Hyun, 2019)

– الإفصاح والشفافية

يعتبر الإفصاح والشفافية أحد الركائز الأساسية لحوكمة الشركات ويلعب دوراً فعالاً في تكثيف الرقابة على الإدارة المؤسسية لمنع إساءة استخدام الصلاحيات والممارسات المحاسبية وخلق الشفافية في التقارير المالية بشكل عادل بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح وفي الوقت المناسب ودون تأخير. يجب أن يتضمن إطار الحوكمة توفير معلومات كافية ومناسبة وفي الوقت المناسب تكون دقيقة وموثوقة وشاملة لجميع الأمور المهمة المتعلقة بالشركة وخاصة تلك المتعلقة بتأسيس الشركة. (Zhiyong, 2019)

– مسئوليات مجلس الإدارة:

في إطار حوكمة الشركات يجب على أعضاء مجلس الإدارة بذل العناية الواجبة بهدف تحقيق مصالح المؤسسة والمساهمين وأصحاب المصالح لأن الأداء المالي والاقتصادي للمؤسسة يعتمد إلى حد كبير على القرارات التي تتخذها هذه المؤسسة. (Klein, 2019)

- يجب أن يوفر إطار حوكمة الشركات توجهات استراتيجية لتوجيه الشركات ويجب أن يضمن المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وضمان مساءلة المجلس من قبل الشركة والمساهمين.
- يجب على أعضاء مجلس الإدارة التصرف بناءً على توافر جميع المعلومات وكذلك على أساس حسن النية وقوة القوانين المعمول بها والسعي لتحقيق مصالح الشركة والمساهمين.
- في الحالات التي تؤدي فيها قرارات مجلس الإدارة إلى تأثيرات مختلفة على فئات مختلفة من المساهمين يجب على مجلس الإدارة السعي لتحقيق معاملة متساوية لجميع المساهمين.
- يجب على المجلس ضمان الامتثال للقوانين المعمول بها والنظر في مصالح جميع أصحاب المصالح.
- يجب أن يكون مجلس الإدارة قادراً على تقييم شؤون الشركة بشكل موضوعي ويجب أن يقوم بذلك أيضاً بشكل مستقل عن الإدارة التنفيذية.

- وللقيام بهذه المسؤوليات يجب على أعضاء مجلس الإدارة ضمان الوصول في الوقت المناسب إلى المعلومات الدقيقة والملائمة.

— دور أصحاب المصلحة في الحوكمة:

المستفيدون هم العملاء والبنوك والموظفين وحاملي السندات والموردين لأن إطار القوانين التي تحكم حوكمة الشركات يتطلب الالتزام بحقوق المستفيدين التي يحميها القانون ودفع التعويض المناسب عن أي انتهاك لهذه الحقوق فضلاً عن آلياتها الفعالة. يتم التأكيد على المشاركة في مراقبة الشركة وكذلك القدرة على التواصل مع مجلس الإدارة للتعبير بحرية عن المخاوف بشأن السلوك غير القانوني وغير الأخلاقي. (Kudesia, 2019)

- يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات الاعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يحددها القانون ويجب أن يسعى أيضاً إلى تشجيع التعاون بين الشركات وأصحاب المصلحة من حيث خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشاريع القائمة على أسس مالية سليمة.
- يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات احترام حقوق أصحاب المصلحة التي يحميها القانون
- عندما يحمي القانون حقوق المستفيدين يجب أن تتاح لهم الفرصة للحصول على تعويض إذا تم انتهاك حقوقهم
- يجب أن يوفر إطار حوكمة الشركات آليات لإشراك أصحاب المصلحة الأمر الذي من شأنه بدوره أن يضمن مستويات أداء محسنة.
- عندما يشارك أصحاب المصلحة في عملية حوكمة الشركات يجب أن يكون لديهم إمكانية الوصول إلى المعلومات ذات الصلة

5.1.2 الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم الحوكمة المؤسسية

هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر بالمفهوم الصحيح وقواعد حوكمة الشركات وتحدد درجة النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد: (Adam, 2019)

– المساهمون:

هم الذين يقدمون رأس المال للشركة من خلال تملك أسهمهم مقابل عائد لائق على استثمارهم وكذلك تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل وهو ما يحدد استدامة الشركة أو عدم استدامة. ومن ناحية أخرى فإن عدم تحقيق ربح مجدي يقلل من رغبة المساهمين في زيادة أنشطة الشركة وقد يتركونها لمشاريع أخرى أكثر فائدة وربحية.

– مجلس الإدارة

يمثل المساهمين بالإضافة إلى أطراف أخرى مثل المستفيدين وينتخب مجلس الإدارة المديرين التنفيذيين ويمنحهم السلطة لإدارة أعمال الشركة اليومية كما يصوغ مجلس الإدارة السياسات العامة للشركة وكيفية حماية حقوق المساهمين.

– الإدارة

إن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم تقارير الأداء لمجلس الإدارة تقع على عاتق إدارة الشركة، بالإضافة إلى مسؤوليتها عن الإفصاح والشفافية عن المعلومات التي تنشرها، فهي مسئولة عن تحقيق أقصى ربح للشركة وزيادة قيمتها. إلى المساهمين

– اصحاب المصالح

هم مجموعة من الأطراف الذين لديهم مصالح داخل الشركة، مثل الدائنين والموردين والعملاء والعمال والموظفين الذين لديهم مصلحة في قدرة الشركة على السداد، في حين أن العمال والموظفين لديهم مصلحة في قدرة الشركة على السداد.

ويجب ملاحظة أن مفهوم حوكمة الشركات يتأثر بالعلاقة بين الأطراف في نظام الحوكمة وملاك أغلبية الأسهم والتي قد تكون أفراداً أو عائلات أو تكتلاً متحدًا أو أي شركة أخرى من خلال شركة قابضة والتي يمكن أن تؤثر على سلوك الشركة. (Munawir, 2019)

6.1.2 المحددات الأساسية لتطبيق مفهوم الحوكمة المؤسسية

ولكي تستفيد الشركات وحتى الدول من فوائد تطبيق مفهوم الحوكمة الشركاتية فلا بد من توافر مجموعة من العوامل والمحددات الأساسية التي تضمن التطبيق الصحيح لمبادئ الحوكمة الشركاتية وأضاف: على الرغم من جهود العديد من المنظمات الدولية والتقدم الكبير في كبح جماح الحوكمة إلا أن تطبيق هذا المفهوم والحصول على فوائده يعتبر أمراً مشكوكاً فيه ويؤثر على نجاح عملية الحوكمة. (Paul, 2019)

— المحددات الخارجية

تشير هذه العوامل إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة والتي تشمل القوانين المنظمة للأنشطة الاقتصادية مثل (قوانين المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الأعمال الاحتكارية والإفلاس وكفاءة القطاع المالي (البنوك وسوق النقد) في توفير التمويل اللازم. وبالنسبة للمشاريع ودرجة تنافسية أسواق السلع وعوامل الإنتاج وكذلك كفاءة الهيئات والمؤسسات التنظيمية (منظمة سوق رأس المال والبورصة) وبعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن كفاءة عمل الأسواق بما في ذلك الجمعيات المهنية للعاملين في السوق مثل المدققين والمحاسبين والمحامين والشركات التي تنشط في سوق الأوراق المالية فهي تخلق ميثاق شرف وتمثل المحددات الخارجية ما يلي: (Presti, 2019)

- القواعد القانونية المنظمة للأنشطة التجارية بشكل عام، مثل قوانين التجارة وقوانين الشركات وقوانين العمل وقوانين الاستثمار والقوانين المتعلقة بحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية.
- طرق الحصول على التمويل اللازم لإنشاء المشاريع الاقتصادية وتشجيع الشركات على التوسع والتمويل
- فاعلية المؤسسات والهيئات الرقابية على أداء الشركات وضمان دقة وصحة البيانات والمعلومات المفصح عنها، وكذلك وجود نظام عقوبات مناسب يشجع على الالتزام وعدم ارتكاب المخالفات.
- دور منظمات المجتمع المدني ومنظمات المجتمع المدني والنقابات والجمعيات في ضمان التزام أعضائها بالجوانب السلوكية والمهنية والأخلاقية.

— المحددات الداخلية

تشير المحددات الداخلية إلى القواعد والمبادئ التي تحدد طريقة اتخاذ القرار وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والتي يتعارض توافرها من جهة وتطبيقها من جهة أخرى بين الطرفين مما يقلل من منافع الأطراف الثلاثة. (Sergeeva, 2019)

وبناء على ما تقدم يرى الباحث أن العوامل المحددة سواء الداخلية أو الخارجية تتأثر بمجموعة من العوامل المتعلقة بالنظام الاقتصادي والاجتماعي ووعي أفراد المجتمع وكذلك البيئة التنافسية والقانونية والتنظيمية في الشركة لأنها جميعها تعمل على زيادة الثقة في الاقتصاد وتعميق دور سوق رأس المال وزيادة قدرته على تعبئة المدخرات وزيادة معدلات الاستثمار وحماية حقوق المستثمرين الأقلية أو الصغار كما تعمل الحوكمة على تشجيع نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية ومساعدة المشاريع على الحصول على التمويل وتوليد الأرباح وخلق فرص العمل. (Shareef, 2019)

7.1.2 العوامل المؤثرة على مستوى الحاكمية المؤسسية

هناك عدة عوامل تؤثر سلباً أو إيجاباً على مستوى حوكمة الشركات منها استقلال مجلس الإدارة وثنائية الرئيس التنفيذي ومشاركة المرأة في مجلس الإدارة وحجم الشركة ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي: (Susi, 2019)

— استقلال مجلس الإدارة

غالباً ما يرتبط استقلال مجلس الإدارة بتكوين أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين والذين يشار إليهم بأعضاء مجلس الإدارة الخارجيين لأن استقلال مجلس الإدارة يعد من أهم الركائز في المجال المؤسسي. الحوكمة وقد أظهرت العديد من الدراسات السابقة أنه بين وجود أعضاء مجلس الإدارة والأشخاص الخارجيين وأداء الشركة فإن وجود إدارة مستقلة يضمن التزاماً أكبر من جانب الشركة بحقوق المساهمين مما يؤدي بدوره إلى زيادة وتعظيم صافي الربح. لتكون قيمة الشركة على المدى الطويل بالإضافة إلى دور أعضاء مجلس الإدارة المستقلين في تشكيل مجلس إدارة له دور رقابي فعال على بقية أعضاء مجلس الإدارة. (احمد، 2019)

– ثنائية الرئيس التنفيذي:

الشركات التي تمتلك أفضل نظام حوكمة هي الشركات التي لا تعين شخصاً واحداً لشغل منصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في نفس الوقت فإذا تم دمج هذين المنصبين فإن الشركة سوف يديرها شخص واحد ويسمح لهذا الشخص بالسيطرة على كافة قرارات الشركة مما يؤدي إلى إضعاف دور مجلس الإدارة وفعاليته في مراقبة المديرين وهذا ينعكس على فعالية الشركة وتنافسيتها لذا يجب فصل مهام رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في الشركة. (الحدابي، 2019)

– مشاركة المرأة في مجلس الإدارة:

لقد حظيت قضية حضور المرأة في مجالس الإدارة باهتمام كبير في السنوات الماضية واتخذت العديد من الدول إجراءات مختلفة لزيادة مستوى حضور المرأة في مجالس الإدارة العليا أو اعتبرت القوانين المتعلقة بالحصص والتنوع بين الجنسين أمراً مهماً لمجلس الإدارة هو العامل الرئيسي الذي يساهم في جودة حوكمة الشركات حيث أكدت العديد من دراسات حوكمة الشركات في الدول المتقدمة على أهمية التنوع بين الجنسين لتجنب المشاكل التي تسببها الحالات المماثلة. تفكير الأشخاص وبالتالي زيادة فعالية المجالس وأصدرت إسبانيا وأيسلندا وفرنسا وأيسلندا وقوانين حصص للنساء في مجالس الإدارة وبلجيكا وهولندا وإيطاليا لديها قوانين حصص وفي دول أخرى تجري مناقشة حصص الجنسين في مجالس الإدارة بشكل جدي. (حمدي، 2019)

– حجم مجلس الإدارة:

يعتبر مجلس الإدارة أعلى سلطة في الشركة وله كافة الصلاحيات اللازمة لاتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لتحقيق مصالح المساهمين الذين أعطوا الإذن اللازم لأعضاء مجلس الإدارة. لديهم واجبات مجلس الإدارة وحضور الدورات التدريبية ولديهم العناية اللازمة في إدارة الشركة وأداء واجباتهم بكل صدق وشفافية من أجل تحقيق أهدافها ولا يجوز الجمع بين مناصبي الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة مع أهدافهما. يعتبر مجلس الإدارة من أهم آليات حوكمة الشركات وذلك لأنه يمثل إطار حوكمة الشركات فمجالس الإدارة الكبيرة عادة ما تكون أكثر فعالية من المجالس الصغيرة ويقوم مجلس الإدارة

بواجبات مراقبة أداء المديرين للحد من بعض السلوكيات غير المرغوبة وصياغة الاستراتيجيات والسياسات والخطط المستقبلية لتحقيق أهداف الشركة. (الرواشدة، 2019)

8.1.2 ركائز الحوكمة المؤسسية

عند الحديث عن ممارسات الحوكمة الرشيدة والعقلانية في المنظمات استناداً إلى عناصرها الأساسية لا يخلو الأمر من سخرية أن نشير إلى التقليل من أهمية دور الموارد البشرية على الرغم من أن عناصرها هي العدالة والإفصاح والمسؤولية. وفي ذلك أركانها. الموارد البشرية هي العنصر الأول المتعلق بها في المنظمة وبالتالي في نظام الحوكمة ينظر إلى الموارد البشرية كمراقبين داخليين في الشركة ولديهم القدرة على اتخاذ القرارات التي تدعم التنفيذ الصحيح للحوكمة وخلق القيمة التنظيمية والتي تتعلق بإظهار الانضباط والصدق واحترام الموظفين ووفقاً لذلك فإن الحوكمة المؤسسية تركز على ثلاثة أركان أساسية وهي على النحو التالي: (زعيش، 2019)

– السلوك الأخلاقي

يعني ضرورة وجود نظام أخلاقي وسلوكي قوي بدعم من الإدارة العليا للشركة والذي يتضمن القيادة والمبادئ الأخلاقية من خلال: (شهري، 2019)

- الالتزام بالأخلاق الحميدة.
- الالتزام بالقواعد الأخلاقية للسلوك المهني
- التوازن في تحقيق مصالح الأطراف ذات الصلة بالمنظمة.
- الشفافية عند تقديم المعلومات
- فهم الثقافة الأخلاقية داخل المنظمة وغرس محتواها في الروتين اليومي للموظفين.
- التركيز على مبدأ الثواب والعقاب

– المراقبة والمساءلة

يعتبر وجود ثقافة المساءلة في المنظمة والمجتمع من أهم ركائز الحوكمة الرشيدة للشركات وذلك لأنها تضمن محاسبة كافة الأطراف وبالتالي تزيد من الأجواء الأخلاقية لمجلس الإدارة من خلال شعورهم بالمسؤولية ومنها المراقبة والمساءلة: يعتبر وجود ثقافة المساءلة في المنظمة والمجتمع من أهم ركائز الحوكمة. (العتيبي، 2019)

ويتمثل ذلك أيضاً في وجود جهات تنظيمية عامة مثل هيئة سوق المال وجهات تنظيمية مباشرة مثل المساهمين ومجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمدققين الداخليين والخارجيين بالإضافة إلى جهات أخرى مثل الموردين والعملاء والمستهلكين والمودعين والمقرضين. (عوجه، 2019)

– إدارة المخاطر

إدارة المخاطر هي عملية ديناميكية يتم فيها اتخاذ كافة الخطوات المناسبة لتحديد ومعالجة المخاطر التي لها تأثير كبير على الأهداف المقصودة بحيث أينما تم تحديد المخاطر يكون هناك تآزر بين العمليات والموارد التنظيمية. وهي من بين الأدوات التي تؤدي إلى تقليل المخاطر (القاسم، 2019)

9.1.2 خصائص الحاكمية المؤسسية

تتعلق الحوكمة بسلوك الأفراد في المنظمات ومن أجل تطبيقها بشكل فعال وتحقيق الغرض من ورائها من الضروري دراسة بعض الخصائص التي يجب أن تتوافر في تلك السلوكيات والتي تتمثل فيما يلي: (نسليم، 2019)

- القدرة على تقييم وتقويم عمل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- الاستقلال وتجنب التأثيرات غير الضرورية الناجمة عن الضغوط.
- الانضباط واتباع السلوك الأخلاقي الصحيح والمناسب.
- التركيز المناسب على القضايا الاستراتيجية التي تواجه المنظمة.

- الشفافية تعني تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث.
- العدالة تعني احترام حقوق أصحاب المصلحة المختلفين في المنظمة.
- المسؤولية الاجتماعية والنظر إلى المنظمة كمواطن عقلاني وكفاء.
- منع تجارة السلطة والمعلومات الداخلية للمنظمة.
- حماية الأصول الاقتصادية للمنظمة.

تساعد الحوكمة على زيادة كفاءة وأداء المنظمات وبالتالي نموها على المدى الطويل وربحيتها على المدى الطويل كما أنها من أهم العوامل الأساسية التي تساعد الأسواق الناشئة من خلال زيادة تدفق رأس المال الأجنبي. ثقة المستثمرين الأجانب في هذه الأسواق (هنطش، 2019)

10.1.2 أهداف الحوكمة المؤسسية

إن الهدف من الحوكمة هو إضافة القيمة إلى المنظمات وتقليل المخاطر التشغيلية وزيادة ثقة المساهمين والمساعدة في منع السلوكيات الاحتياطية وغير الآمنة وغير الأخلاقية وبالتالي فإن أهداف الحوكمة لا يمكن إسنادها إلى طرف واحد بل تنتهي إلى أطراف عديدة وتتضمن هذه الأهداف ما يلي: (الوابل، 2019)

- زيادة فعالية المنظمات وزيادة كفاءتها الخارجية والداخلية من خلال خلق بيئة عمل صحية.
- إن وضع القواعد واللوائح التي توفر الإرشادات للقيادات الإدارية يضمن العدالة والشفافية مما يؤدي إلى تحسين الأداء الإداري في هذه المنظمات.
- إن الحوكمة تعمل على دمج وتوحيد آراء جميع الأطراف بما في ذلك المديرين والموظفين في عمليات صنع القرار مما يغرس روح المشاركة والإنصاف والصدق والشفافية في جميع معاملات وعمليات المنظمة.
- إن تحقيق الشفافية من خلال العمل في ظل آليات وأطر واضحة لا لبس فيها وسرية ومحددة بوضوح تمكن الموظفين من أداء وظائفهم على أكمل وجه وتساعدتهم على مساعدتهم والمشاركة بنشاط في جميع الأنشطة داخل المنظمة أو خارجها.

- إن تحقيق العدالة والمساواة بين العاملين مما ينعكس على الأداء العالي وزيادة الإنتاجية.
- تحسين سمعة المنظمة على المستويين المحلي والدولي
- إتاحة الفرصة لمراجعة الأداء من خارج أعضاء الإدارة التنفيذية بحيث يكون لديهم الخبرة والأدوار والصلاحيات اللازمة لتحقيق الرقابة المستقلة والفعالة.
- زيادة الثقة في أداء الاقتصاد الوطني مما يساعد على زيادة معدل الاستثمار وتحقيق معدلات نمو عالية للدخل القومي.
- تعزيز الفصل بين الإدارة والملكية والسيطرة
- حماية حقوق المساهمين سواء الأغلبية أو الأقلية وتعظيم عوائدهم.

11.1.2 مزايا الحاكمية المؤسسية

- الحد من المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها الشركات والدول والمنظمات بعد الأزمات والانهيارات التي حدثت في أغلب الدول.
- رفع مستوى أداء الشركات وبالتالي التقدم الاقتصادي ودفع عجلة التنمية في الدول التي تنتهي إليها هذه الشركات.
- استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية والإقليمية وتشجيعها على الاستثمار في المشاريع الإقليمية بما يضمن تداول الأموال الإقليمية والدولية.
- الوضوح والشفافية والنزاهة والدقة في البيانات المالية والمعلومات الصادرة عن المؤسسات مما يؤدي إلى زيادة قدرة المستثمرين فيها والاعتماد عليهم في اتخاذ القرارات.
- دعم المساهمين سواء كانوا أقلية أو أغلبية وتعظيم عوائدهم وتحقيق أرباح جيدة.
- التأكد من وجود هياكل إدارية لديها القدرة على إجابة إدارة الشركات لمساهمتها وفي نفس الوقت ضمان الإشراف المستقل للمدربين والمحاسبين للوصول إلى البيانات النهائية.
- توفير ومراعاة وحماية مصالح العاملين والمجتمع.

- التأكد من مراجعة الأداء المالي والاستخدام السليم لأموال الشركة والقدرة على الالتزام بالقوانين ومراقبة المسؤولية الاجتماعية في ضوء قواعد حوكمة الشركات.
- من الممكن وجود مجلس إدارة قوي قادر على اختيار الموظفين المؤهلين القادرين على إنجاز أنشطة الشركة وتنفيذها في إطار القواعد والأنظمة وبطريقة أخلاقية لحوكمة الشركات.
- تجنب الانزلاق إلى المشاكل المالية والمحاسبية لتجنب الانهيار والأزمات المالية من خلال ترسيخ الاستقرار ودعم أنشطة الشركات النشطة في الاقتصاد.
- يمكن تعظيم حقوق الملكية وقيمة الشركة وتعزيز القدرة التنافسية للشركات النشطة في الأسواق المالية العالمية، خاصة عند طرح أدوات مالية جديدة ووقوع عمليات اندماج أو استحواذ.

المبحث الثاني: تكاليف الوكالة

1.2.2 مفهوم تكاليف الوكالة

أدى حدوث الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر الميلادي والتي كان لها تأثير عميق على مختلف جوانب الحياة إلى زيادة حجم الشركات وتعدد أنشطتها وتعقد البيئة الداخلية والخارجية لها وأيضا زيادة عدد مالكيها ونتيجة لأهمية الحاجة إلى الخبرة والتخصص في الإدارة لم يعد من الممكن للملاك القيام بمهام الإدارة وتفويض مسؤولية اتخاذ القرار لفريق إداري قادر مقابل رواتب وحوافز ومكافآت معينة ونتيجة لذلك تم فصل ملكية المؤسسة عن إدارتها وهذا أدى إلى ظهور نظرية الوكالة والتي حلت مشكلة تضارب المصالح بين الملاك والإدارة والعقبات والتكاليف المترتبة عليها باعتبار المنشآت مجموعة من العقود الاختيارية بين أطراف مختلفة. (حمدوش، 2020)

تعتبر هذه النظرية من أهم النظريات في علم الاقتصاد والتي تستخدم كأساس للتنبؤ بسلوك الأطراف الداخلية في الشركة وتعتمد هذه النظرية على مفهوم الوكالة أي العلاقة التي تنشأ بين طرفين هما المالكين من جهة والطرف المؤتمن والإدارة من جهة أخرى (عادة ما يتم تحديد الطرف الفاعل في هذه العلاقة على أساس). عقد صريح أو ضمني يقوم الملاك بموجبه بتعيين الإدارة للقيام بأنشطة معينة واتخاذ القرارات نيابة عنهم. (ريان، 2019)

وتعتمد هذه النظرية على العلاقات القانونية التعاقدية التي تحكم طرفي عقد الوكالة الملاك (الأصيلين) والإدارة (الوكلاء) حيث يكون الوكيل مسؤولاً عن تحقيق مصالح الملاك والحفاظ عليها ومن هذا المنطلق يمكن القول أن إنشاء التحالف هو عبارة عن مجموعة من العلاقات التمثيلية مثل علاقة الإدارة بالملاك وبالتالي فإن العلاقة التمثيلية هي عقد يقوم بموجبه شخص أو أكثر (الأصيل) بتوظيف شخص آخر أو عدة أشخاص (أشخاص). (الصغير، 2019)

في نفس السياق يرى كاو ووي (2014) وجود ارتباط بين مشكلة عدم تماثل المعلومات وظهور نظرية الوكالة وذلك لأن قدرات المدير والوكيل تعتبر غير متكافئة ويتغلبان على المعلومات المحاسبية لتأمين

مصالحهما الخاصة وهذا بالمعنى المعقد. ومشكلة التمثيل في اتجاهين: الاتجاه الأول هو صعوبة مراقبة الأنشطة وأنشطة الإدارة من قبل المساهمين مما يضطرهم إلى استخدام أدوات تحكم إضافية. الاتجاه الثاني يظهر من خلال السلوك غير الأخلاقي للمديرين والذي تكون عواقبه فشل المديرين في أداء المهام الموكلة إليهم والاتجاه المعاكس والذي يشير إلى السلوك غير العقلاني. المساهمين بسبب الاختيار غير الفعال للاستثمارات مما يؤدي إلى عدم استثمار الموارد المتاحة بطريقة تحقق نتائج إيجابية وتعظيم ثروة المساهمين. (عائدة، 2019)

وصف حماد نظرية الوكالة بأنها مجموعة من العلاقات التعاقدية وما يدل على وجود الشركات هو من خلال وجود اتفاقية تعاقدية واحدة أو أكثر والغرض الرئيسي من نظرية الوكالة هو توضيح كيفية تصميم الأطراف للعقود لتحديد التكلفة. تقليل القضايا المرتبطة بها وخطورة تضارب المصالح بين الطرفين فيما يتعلق بالتمثيل والعمل يشير إلى ربط وتنسيق مصالحهم. الغرض الرئيسي من نظرية التمثيل هو توضيح كيفية تصميم جهد لصالح المدير. (مقدم، 2019)

2.2.2 افتراضات تكاليف الوكالة

تعتمد نظرية الوكالة على عدد من الافتراضات التي تشكل الإطار النظري لفهم آليات الوكالة داخل المنشأة والتي تتمثل في خمسة افتراضات هي: (Abdelkhdar, 2019)

— أولاً: افتراض كفاءة السوق المالية

بناءً على هذا الافتراض فإن السوق الكفوء تتحدد بطبيعة وأهمية المعلومات المتعلقة بالأدوات المالية في السوق المالية ومدى توفرها لجميع المتداولين سواء كانت معلومات مالية أو غير مالية وقوائم مالية وغير مالية وتقارير وتحليلات وقدرتها على التأثير على القيمة السوقية للأدوات المالية بشكل سريع وشامل وموضوعي. يستجيب سعر الأوراق المالية بسرعة للتغيرات والمعلومات الواردة في السوق وبالتالي قيمتها. القيمة السوقية هي القيمة العادلة التي تعكس قيمتها الحقيقية (العادلة) بشكل كامل. في السوق الكفوء فإن سعر الورقة المالية يعكس جميع المعلومات المتاحة بشرط توفر مجموعة من المتطلبات ومنها وفرة

المعلومات وتوافرها بسهولة وبدون تكلفة كبيرة وتوافر عدد كبير من السماسرة والمستثمرين والبائعين ومرونة معاملات الأوراق المالية والإفصاح عن أسعارها وانخفاض تكلفة المعاملات. دور قانوني لتنظيم ومراقبة المعلومات في البورصات وتوافر التقنيات المناسبة لربط الأسواق المالية لضمان توافر المعلومات الدقيقة. (Hetham, 2019)

ونظرا لأهمية دور المعلومات في تحديد القيمة الحقيقية للأوراق المالية فإن مستويات وصيغ كفاءة الأسواق المالية تختلف تبعاً لتوافر المعلومات اللازمة في ثلاثة مستويات: (Bashar, 2019)

■ كفاءة ضعيفة

■ كفاءة شبه قوية

■ أداء قوي

— ثانياً: افتراض السلوك العقلاني:

وهذا الفرض يعني أن الوكيل يتصرف بعقلانية في إعطاء الأولوية لمصالحه الشخصية على مصالح الملاك نظراً للفجوة المعلوماتية بينهما وما يظهره سلوك المديرين من استنزاف موارد الشركة من خلال اكتساب أرباح إضافية. والحوافز وتجنب المخاطر في العمل حيث قد يتم استغلالها لتعظيم أرباح الملاك وتحقيق أهدافهم. (Elamer, 2019)

— ثالثاً: افتراض تفضيلات مختلفة

وهذا يعني وجود تضارب في المصالح واختلاف في الأهداف بين الملاك والإدارة وهذا نتيجة لمحاولة كل طرف تعظيم ربحه المتوقع مقابل راتب معين وسعي الإدارة إلى تحقيق أقصى ربح من الفوائد. (Gherbi, 2019)

— رابعاً: افتراض اختلاف تحمل المخاطر:

إن منظور كل من طرفي عقد الوكالة يختلف بين ممانع ومحاييد وهو ما يتطلب أن يكون الرئيس التنفيذي تحت الضغط والتحفيز لتحمل كل المخاطر أو تقاسم جزء منها معه بحيث لا يؤدي ذلك إلى الإضرار بالمصالح الأصلية وبالتالي تضارب المصالح. (Gunasekara, 2019)

— خامساً: افتراض عدم تماثل المعلومات

أن يتمتع الوكيل بخبرة علمية وسيطرة على المعلومات المحاسبية ولديه خبرة في اختيار الإجراءات والتقديرات المحاسبية التي تعظم مصلحته الشخصية حتى ولو كانت في مصلحة الموكل وذلك بافتراض أن الرئيس التنفيذي لا يستطيع معرفة الطريقة المثلى للسيطرة وتعتبر كل تصرفات الممثل أو حتى إتمامها مكلفة مما قد يخلق سلوكاً غير مواتٍ للعميل بسبب تضارب المصالح والأهداف ورغبات كل طرف. (Seung-Hyun, 2019)

3.2.2 مشكلات تكاليف الوكالة

— مشكلة عدم تماثل المعلومات

وهذا يمثل السبب الأساسي لظهور نظرية الوكالة والسبب الجذري لجميع مشاكل الوكالة لأن الإدارة عادة ما يكون لديها معلومات عن حالة المنشأة وتستخدمها لصالحها على حساب مصالح الملاك الذين يفتقرون إليها وهذه المعلومات مما يسبب تضارب المصالح والصراع مع أهداف الشركة ويؤدي إلى انخفاضها ونتيجة لذلك تنخفض ثقة المستثمرين فيها وتنخفض قيمتها السوقية. (Zhiyong, 2019)

— مشكلة تضارب المصالح

مشكلة تضارب المصالح هي أصل تكاليف الوكالة أي الاختلاف في الأهداف بين الإدارة (الوكيل) وأهداف الملاك (الأولياء) لأن جميع الأطراف تسعى إلى تعظيم منفعتها الخاصة حتى لو أضر ذلك بمصالح الآخرين. وهذا يفسر تصرفات هذه الأطراف لذلك يحاول الملاك الحد من الحوافز المقدمة للإدارة لتخفيض تكاليفها من خلال تحديد صلاحياتهم في شكل عقود تبرم بين المنشأة والمديرين بحيث لا يسمح بالضرر بمصالح المنشأة وملاكها وهو ما يعتبر. الحل المبكر لمشكلة الوكالة (Klein, 2019)

— مشكلة الاختيار المعاكس

ترجع إلى عدم تناسق المعلومات المتاحة للإدارة والمعلومات المتاحة للمساهمين مما يجعل المساهمين غير قادرين على اتخاذ قرارات صحيحة ومناسبة بشأن ملكيتهم لأسهم الشركة ونتيجة لذلك

يقومون بتصرفات غير عقلانية مثل دخول الملاك في الأسهم. التعاقد مع وكيل غير كفء أو عدم تخصيص الأموال من سوق رأس المال لأفضل الاستثمارات (Kudesia, 2019)

– مشكلة تحمل المخاطر

تظهر هذه المشكلة عندما يتصرف أحد الأطراف (الوكيل) في المعاملة معزولاً عن المخاطر ومتجنباً لها بشكل مختلف عن المتوقع (وغير مبالٍ) مما يتطلب من الوكيل أن يكون تحت ضغط. وضع وتحفيز لتحمل جميع المخاطر. تقاسم جزء منها معه حتى لا يضر بمصالح العميل وبالتالي تضارب المصالح. (Adam, 2019)

4.2.2 تكاليف الوكالة

تتضمن نظرية الوكالة تكاليف يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام: (Munawir, 2019)

– تكاليف الإشراف والمراقبة (الأساسية)

تعني التكاليف التي يتحملها الطرف الموثوق به (الملاك) بهدف ضمان المراقبة والتحكم في أنشطة وسلوك الوكيل وتكاليف تقييم أداء المنظمة وتكاليف مراقبة سلوك الوكيل وتكاليف وضع سياسات التعويضات الخاصة به بهدف ضمان عدم انحراف تصرفات الوكيل عن تعظيم مصالحه وبالتالي يتم الكشف عن هذا الاحتمال. تحدث المخالفات وتحد من السلوك النفعي للوكيل باستخدام العيوب التي قد تكون لدى عقد الوكالة مع الرئيس التنفيذي. (Paul, 2019)

– تكاليف الإلزام أو القيود أو الالتزامات (التمثيل)

أما تكاليف الامتثال فهي التكاليف التي يتحملها الوكيل ويلتزم بها وتعتبر بمثابة التزام بأن الوكيل لا يقوم بإجراءات قد تضر بمصالح الموكل. المعلومات الإضافية التي يجب تقديمها للملاك. تعطي لضمان بذل قصارى جهده لزيادة ثرواتهم تمثل تكاليف إضافية تعرف بتكاليف الترابط أو الالتزام. (Presti, 2019)

– الخسائر المتبقية (تكلفة الفرصة البديلة)

تمثل مدى التأثير على أصول الموكل نتيجة الاختلاف بين الأداء الذي يؤديه الوكيل والأداء الذي كان ليؤدي به الرئيس التنفيذي إلى الخسائر المحتملة في ثرواتهم. وتمثل التكاليف التي يتكبدها الموكل إذا ما

تم تخفيض إدارة الرئيس التنفيذي لمشكلة الوكالة بشكل مباشر مقارنة بالقيمة الأكبر للتسهيلات التي كان ليتحقق ذلك في غياب الوكالة. (Sergeeva, 2019)

5.2.2 أهمية تكاليف الوكالة

- إن بساطة هذه النظرية تحول الشركات الكبيرة إلى مشاركين اثنين: المدير والمالك.
- إن الطبيعة البشرية التي تهتم بالمصلحة الذاتية والإحجام عن التضحية بالمصلحة الذاتية لصالح الآخرين (الأنانية) تساهم أيضاً بشكل كبير في نظرية التنظيم وتوفر رؤى فريدة في أنظمة المعلومات والمواقف غير التنظيمية. إنها توفر اليقين والحوافز والمخاطر.
- إن تطبيق هيكل الوكالة في بيئات مختلفة من المستوى الكلي مثل السياسة التنظيمية إلى المستوى الجزئي مثل إدارة الحصاد والمصالح الشخصية وكذلك الظواهر التنظيمية مثل الدفع والشراء وعلاقات مجلس الإدارة والملكية ورأس المال. الهياكل.
- إن النتائج التجريبية تدعم نظرية الوكالة وخاصة عندما يتم دمجها مع نظريات تنظيمية أخرى.

6.2.2 العوامل المؤثرة على تكاليف الوكالة

يوجد العديد من العوامل التي من الممكن أن تتوسط العلاقة ما بين تكاليف الوكالة وأداء وقيمة الشركة ومن أهم هذه العوامل أدوات التحكم بتكاليف الوكالة والتي تسعى للسيطرة على سلوك المديرين في استنزاف موارد الشركة لإشباع منافع ذاتية كما ومن هذه العوامل الفرص الاستثمارية مشكلة نقص الاستثمار ومشكلة الإفراط في الاستثمار) وحجم الشركة ومستوى الرافعة المالية التي من الممكن أن تؤثر إيجابياً أو سلبياً على أداء وقيمة الشركة. (Shareef, 2019)

— آليات للسيطرة على تكاليف الوكالة Mechanism to Control

توجد العديد من آليات التي من الممكن أن تستخدم للتقليل من مشكلة الوكالة بين المديرين والمالكين مما ينعكس إيجابياً على الأداء ويعظم من قيمة الشركة ويجب المفاضلة ما بين تكاليف هذه الأدوات والمنافع المتحققة منها في حين أن بعضها يفرض على الشركة من الأطراف الخارجية مثل استخدام

الدين ورقابة السوق وأسواق عمل المديرين وقد تكون هذه آليات بديلة فيما بينها وتكون العلاقة بينها سلبية ومن الممكن أن تكون العلاقة فيما بينها إيجابية أيضا لتعزز توفيق المصالح بين المالكين والمديرين (Susi, 2019)

– فرص النمو Growth Opportunities

أشار (Myers, 1977) إلى أن الشركة مجموعة مكونة من الأصول الحالية يضاف إليها الفرص الاستثمارية المستقبلية ويعد توفر أو نقص الفرص الاستثمارية عامل مهم في تحديد قيمة الشركة كما إن توفر أو نقص الفرص الاستثمارية واختلافها عبر الشركات والصناعات المختلفة من الأسباب الرئيسية في تناقض نتائج الدراسات السابقة حول صلاحية نظرية الوكالة للتدفقات النقدية الحرة وعند غياب الرقابة فعالة في الشركات (Min and Prather, 2001, 269) النقدية الحرة التي تقل فرصها الاستثمارية غالبا ما تحدث مشكلة الوكالة للتدفقات النقدية الحرة نتيجة استثمار المديرين للأموال في مشاريع قيمتها الحالية سالبة أو استخدامها في منافع ذاتية مما يؤثر ذلك سلباً على قيمة الشركة (احمد، 2019)

ومن المرجح حدوث مشكلة الوكالة أيضا في الشركات التي تتعدد فيها خيارات النمو بحيث تتصف هذه الشركات بمرونة اختيار الاستثمارات المستقبلية ويرتبط حجم تكاليف الوكالة بفرص نمو الشركة وغالبا ما تحدث مشكلة نقص الاستثمار في الشركات التي ترتفع فرص النمو لديها نتيجة تخلي المديرين عن الفرص الاستثمارية المربحة وكذلك من يتوقع حدوث مشكلة استبدال الأصول في الشركات التي تتعدد خيارات النمو لديها في حين تقل مشكلة التدفقات النقدية الحرة في مثل هذا النوع من الشركات وتكون المشكلة أكثر شيوعا في الشركات التي تمتلك احتياطي نقدي كبير من المحتمل استخدامه في مشاريع ذات مخاطر مرتفعة (الحداوي، 2019)

وتجدر الإشارة إلى أن العلاقة ما بين التدفقات النقدية الحرة ونسبة الدين تعتمد إلى حد كبير على فرص الاستثمار المتاحة للشركة بحيث إن الشركات التي تمتلك مستوى مرتفع من التدفقات النقدية الحرة ولا تمتلك فرص استثمارية يجب أن تزيد من نسبة الدين في هيكل رأس المال ونتيجة لتعدد فرص النمو للشركة يحتجز المديرين الأرباح بدلا من دفعها للمساهمين من أجل تمويل الفرص الاستثمارية المتاحة كما أن نسب النمو ترتبط ارتباطاً سلبياً بالرافعة المالية طويلة الأجل والتقليل مستوى تكاليف الوكالة يتم استخدام الديون قصيرة الأجل عوضاً عن الديون طويلة الأجل. (حمدي، 2019)

– حجم الشركة Firm Size

وفقاً لنظرية الوكالة يسعى المديرون لزيادة نمو الشركة وذلك لخدمة مصالحهم الذاتية وضمان العمل بحيث تزداد مكافآت الإدارة نتيجة لزيادة مسؤولياتها وقد يعارض المديرين توزيع الأرباح النقدية ويفضلوا احتجازها لزيادة حجم الشركة الذي قد يتجاوز عن الحجم المطلوب لتعظيم ثروة المساهمين. وتعد المكافآت إحدى أهم هذه الدوافع لأن زيادتها يعتمد إلى حد كبير على زيادة حجم الشركة بدلا من تعظيم قيمته وقد لا يؤدي نمو مبيعات الشركة دائما لزيادة عوائد المساهمين وذلك بالاعتماد على ثلاثة افتراضات أساسية: (الرواشدة، 2019)

- يعظم المديرون ثروتهم الخاصة بدلا من ثروة المساهمين.
 - يساهم نمو الشركة في زيادة ثروة المديرين.
 - في ظل وجود التدفقات النقدية الحرة والحوكمة المؤسسية الضعيفة فإن المديرين يحققون نمواً للمبيعات من خلال إنفاق ثروة المساهمين
- ومن المرجح زيادة تكاليف الوكالة في الشركات الكبيرة بسبب زيادة تعقيداتها والصعوبات التي يواجهها المساهمين للحصول على المعلومات كما أن الشركات الكبيرة في معظمها مكتملة النمو وتكون في موضع أفضل لدفع التوزيعات النقدية (زعيش، 2019)

– الرافعة المالية Financial Leveraged

تتوقع نظرية الوكالة للتدفقات النقدية الحرة أنه كلما ارتفعت نسبة الرافعة المالية تزداد قيمة الشركة جراء انخفاض تكاليف الوكالة للتدفقات النقدية الحرة في حين توصلت كثير من الدراسات إلى أن الشركات التي ترتفع فيها نسبة الرافعة المالية تحتفظ بالتدفق النقدي الداخلي بدلا من توزيعه على المساهمين الحماية حقوق الدائنين وبذلك تكون العلاقة سلبية بين مستوى الرافعة المالية والتوزيعات النقدية وللفرص الاستثمارية أثر على الرافعة المالية بحيث تزيد الفرص الاستثمارية من التدفقات النقدية المتوقعة مما يستوجب زيادة نسبة الرافعة المالية للسيطرة على مشكلة استبدال الأصول. (شهري، 2019)

الفصل الثالث: منهجية وإجراءات الدراسة

1.3 مقدمة

يتناول هذا الفصل الدراسة الميدانية وذلك من خلال التعرف على منهجية الدراسة ومجتمع وعينة الدراسة وأداة الدراسة ومصادر جمع البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة وحساب الصدق والثبات لأداة الدراسة

2.3 منهجية البحث:

يتبع البحث الحالي المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات من المبحوثين، ومراجعة البحوث والأدبيات الخاصة بالموضوع بهدف بلورة الأسس والمنطلقات التي يقوم عليها الأساس النظري للدراسة. لذلك اعتمد هذا البحث على مصدرين مهمين لجمع المعلومات:

3.3 مجتمع وعينة الدراسة

تمثل مجتمع الدراسة في جميع العاملين شركات الدعاية والاعلان بالمملكة العربية السعودية ونتيجة لصعوبة إجراء الحصر الشامل لكافة أفراد مجتمع الدراسة فقد قامت الدراسة باستخدام أسلوب العينات العشوائية البسيطة من خلال نشر الرابط الخاص بالاستبيان على كافة مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بأفراد مجتمع الدراسة وقد بلغ عدد أفراد عينة الدراسة 464 فرد وهم الذين أجابوا على اسئلة استمارة الاستبيان.

4.3 مصادر جمع البيانات:

— المصادر الثانوية: الدراسات السابقة والأدبيات النظرية، وقد تم الاستعانة بهذه المصادر لتغطية الجانب النظري للبحث والتعرف على الأساسيات والأساليب العلمية الصحيحة في كتابة الدراسات،

وكذلك تقديم لمحة عامة عن أحدث المواد والتطورات في مجال الدراسة، من خلال مراجعة واستعراض العديد من النصوص العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة، والمتمثلة في الكتب والمجلات والأطروحات العلمية والأبحاث المنشورة، وكذلك المصادر التي تم الحصول عليها من خلال المستودعات الرقمية.

— المصادر الأولية: من أجل معالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث تم جمع البيانات الأولية من خلال البحث الميداني للبحث من خلال أداة الدراسة وهي الاستبانة التي أعدت لأغراض هذا البحث، ومن ثم تم نسخها وتحليلها باستخدام الأداة المطلوبة وهي الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

5.3 الأساليب الإحصائية:

تم الاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية (SPSS) للوصول إلى الأهداف المرسومة حيث تحتوي على:

- يتضمن البرنامج مجموعة من الاختبارات الإحصائية التي تندرج تحت الإحصاء الوصفي والإحصاء الاستدلالي. وفيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية التي استخدمت في الدراسة.
- التكرارات والنسب المئوية: تم استخدامها للتعرف على خصائص أفراد الدراسة
 - اختبار معامل ألفا كرونباخ: تم استخدامه لتحديد ثبات أبعاد الاستبيان.
 - معامل ارتباط بيرسون: تم استخدامه لتحديد مدى اتساق كل فقرة مع البنود الكمية للاستبيان والأبعاد التي ينتمي إليها (الاتساق الداخلي لأداة الاستبيان).
 - المتوسط الحسابي والانحراف المعياري: وذلك لتحديد أهمية السؤال من بين الأسئلة المطروحة.
 - اختبار الانحدار البسيط: تم استخدامه لتحديد تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع.

6.3 أداة الدراسة

تعرف أداة البحث بأنها "الوسيلة التي تتم بواسطتها عملية جمع البيانات بهدف الإجابة عن تساؤلاته ، وسيعتمد الباحثين في جمع البيانات على الاستبانة، والتي تُعرف بأنها "صيغة محددة من الفقرات والأسئلة تهدف إلى جمع البيانات من أفراد البحث"

حيث تكونت من قسمين رئيسيين هما:

- **القسم الأول:** وهو الجزء الخاص بالمتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة ، والمتمثلة بـ: النوع الاجتماعي، والعمر، والمؤهل العلمي، والمسمى الوظيفي، وعدد سنوات الخبرة.
- **القسم الثاني:** اشتمل القسم الثاني على الفقرات والأبعاد التي تقيس متغيرات الدراسة المستقل والتابع وتتضمن فقرات المتغير المستقل الحاكمة المؤسسية بأبعادها (المكافآت الإدارية - توزيعات الأرباح - الرفع المالي) وتتضمن 9 فقرات وفقرات المتغير التابع (تكاليف الوكالة) وتتضمن 9 فقرات

وتم استخدام مقياس ليكرت ذو الخمس درجات الذي يتكون من موافق جدا (5)، موافق (4)، محايد (3)، غير موافق (2)، غير موافق جدا (1) في الإجابة على أسئلة محاور الدراسة، وقد قامت الدراسة بتقسيم اتجاه موافقة أفراد عينة الدراسة على عبارات محاور الدراسة إلى مستويات من خلال تطبيق ما يلي:

$$\text{مدي المقياس} = \text{أعلى رقم في المقياس (5)} - \text{أقل رقم في المقياس (1)} = 4$$

$$\text{مدي المستوي} = \text{مدي المقياس} / \text{عدد المستويات (5)} = 0.80$$

جدول (1) مستويات موافقة عينة الدراسة على عبارات أداة الدراسة

الدرجة	المستوي
1.79 – 1	منخفضة جدا

2.59 – 1.80	منخفضة
3.39 – 2.60	متوسطة
4.19 – 3.40	مرتفعة
5.00 – 4.20	مرتفعة جدا

7.3 صدق أداة الدراسة

تم حساب صدق عبارات استمارة الاستبيان عن طريق تحديد مستوى التجانس الداخلي من خلال التعرف على الدلالة الإحصائية لمعاملات الارتباط بيرسون بين درجة العبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتهي إليه العبارة وجاءت النتائج كما يلي:

المحور الأول: الحاكمية المؤسسية

جدول (2) معاملات الارتباط لعبارات المحور الأول

م	العبارة	معامل ارتباط بيرسون	Sig
المكافآت الإدارية			
1	تهتم شركات الدعاية والاعلان باستخدام الأساليب الحديثة في مجال المكافآت الإدارية	0.652**	0.000
2	تقوم شركات الدعاية والاعلان بالعمل على توفير الشفافية في منح المكافآت والحوافز بين العاملين.	0.652**	0.000
3	تعمل شركات الدعاية والاعلان على توفير المكافآت والحوافز التي تتناسب مع جهود العاملين	0.708**	0.000
توزيعات الأرباح			

0.000	0.576**	تلتزم شركات الدعاية والاعلان بتطبيق الإفصاح والشفافية في توزيعات الأرباح	4
0.000	0.617**	تساهم توزيعات الأرباح في الحفاظ على المصدقية الاقتصادية لشركات الدعاية والاعلان	5
0.000	0.656**	تعمل توزيعات الأرباح في زيادة رغبة المساهمين في التوسع في أنشطة شركات الدعاية والاعلان	6
الرفع المالي			
0.000	0.767**	تعمل شركات الدعاية والاعلان على تحقيق الاستفادة المثلي من الموارد المالية والفنية والبشرية المتاحة	7
0.000	0.557**	يعمل الرفع المالي على تعظيم قيمة شركات الدعاية والاعلان في السوق وضمان بقائها ونموها واستمرارها	8
0.000	0.669**	يساهم الرفع المالي في تخفيض المخاطر المالية والاستثمارية التي يمكن أن تتعرض لها شركات الدعاية والاعلان	9

** ذات دلالة احصائية عند 0.01

وتبين أن جميع معاملات الارتباط لجميع عبارات محور الحاكمية المؤسسية كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.01) وهذا يعني أن عبارات محور الحاكمية المؤسسية تتمتع بصدق الاتساق الداخلي وهي صالحة لأغراض الدراسة.

المحور الثاني: تكاليف الوكالة

جدول (3) معاملات الارتباط لعبارات المحور الثاني

م	العبرة	معامل ارتباط بيرسون	Sig
---	--------	---------------------	-----

0.000	0.701**	تستخدم شركات الدعاية والاعلان آليات للسيطرة على تكاليف الوكالة لتعزيز توفيق المصالح بين المالكين والمديرين	1
0.000	0.725**	تتمثل تكاليف الوكالة في شركات الدعاية والاعلان في جميع التكاليف التي يتحملها المساهمون لمراقبة سلوك الإدارة بما يتفق مع مصالحهم	2
0.000	0.635**	تزداد تكاليف الوكالة نظرًا لطبيعة الأنشطة التي تتطلب مزيدًا من المرونة والسلطة التقديرية للمديرين	3
0.000	0.723**	وجود آليات رقابية وشفافية في اتخاذ القرارات والإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية للشركة يساهم في تقليل تكاليف الوكالة	4
0.000	0.621**	تهتم شركات الدعاية والاعلان بالعمل على تقليل تكاليف الوكالة التي تضر بمصالح المساهمين	5
0.000	0.766**	يعمل تحسين آليات اتخاذ القرار في شركات الدعاية والاعلان على تخفيض تكاليف الوكالة	6
0.000	0.484**	استخدام آليات رقابية متطورة في شركات الدعاية والاعلان يعمل على تخفيض تكاليف الوكالة	7
0.000	0.686**	يعتبر عدم تماثل المعلومات من أهم أسباب حدوث مشكلات تكاليف الوكالة	8
0.000	0.643**	إبرام عقود بين شركات الدعاية والاعلان والمديرين بحيث لا يسمح بالضرر بمصالح الشركات وملاكها يعتبر من أهم حلول مشكلات تكاليف الوكالة	9

** ذات دلالة احصائية عند 0.01

وتبين أن جميع معاملات الارتباط لجميع عبارات محور تكاليف الوكالة كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.01) وهذا يعني أن عبارات محور تكاليف الوكالة تتمتع بصدق الاتساق الداخلي وهي صالحة لأغراض الدراسة.

8.3 ثبات أداة الدراسة:

تم حساب معامل ألفا كرونباخ لعبارات محاور الاستبيان وكانت النتائج كما يلي:

جدول (4) معامل الثبات لمحاور استمارة الاستبيان

المحاور	معامل الفا كرونباخ	عدد العبارات
الحاكمية المؤسسية	0.839	9
تكاليف الوكالة	0.825	9
إجمالي استمارة الاستبيان	0.905	18

يتبين أن قيمة معامل الثبات Alpha أكبر من 0.7 لجميع محاور استمارة الاستبيان مما يؤكد على صلاحية وارتباط عبارات محاور استمارة الاستبيان وارتفاع مستوى ثبات أداة الدراسة مما يسمح باستخدام الأداة لغرض الدراسة.

الفصل الرابع: تحليل النتائج

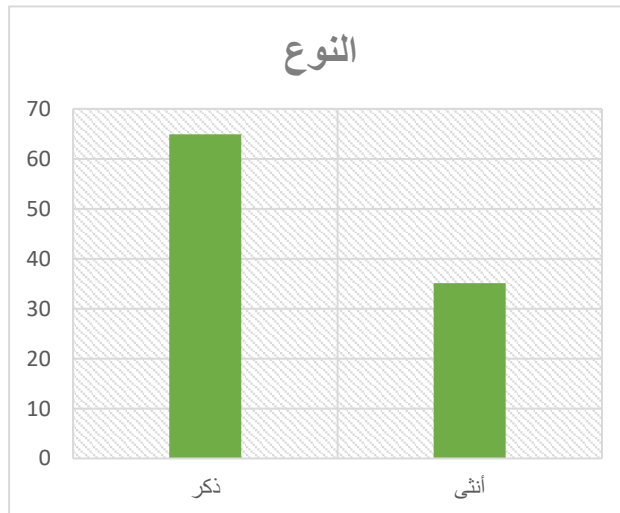
1.4 مقدمة

سوف نتناول في هذا الفصل تحليل بيانات الدراسة من خلال تحليل استمارة الاستبيان والتعرف على خصائص عينة الدراسة وتحليل محاور الدراسة واختبار فروض الدراسة من أجل تحقيق أهداف الدراسة والوصول إلى نتائج وتوصيات للدراسة.

2.4 خصائص عينة الدراسة

جدول (5) توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير النوع

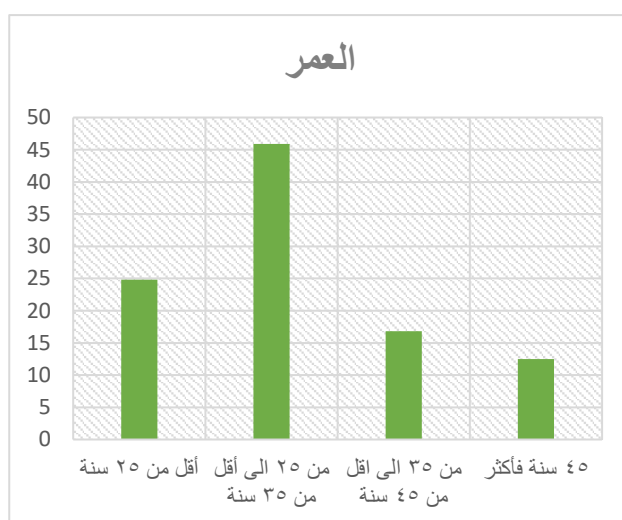
الخاصية	الفئات	العدد	%
النوع	ذكر	301	64.9
	أنثى	163	35.1



شكل (2) توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير النوع

جدول (6) توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير العمر

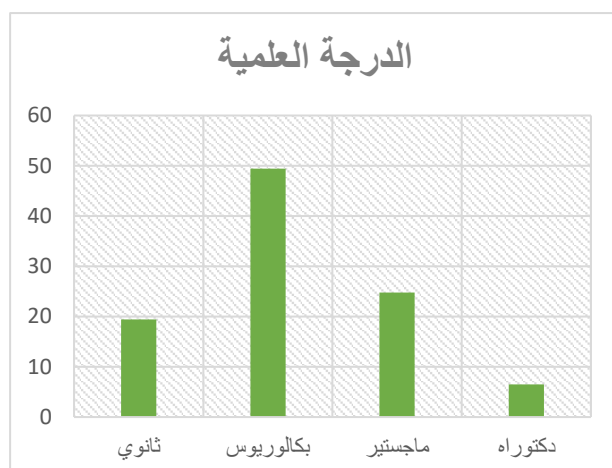
الخاصية	الفئات	العدد	%
العمر	أقل من 25 سنة	115	24.8
	من 25 إلى أقل من 35 سنة	213	45.9
	من 35 إلى أقل من 45 سنة	78	16.8
	45 سنة فأكثر	58	12.5



شكل (3) توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير العمر

جدول (7) توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير الدرجة العلمية

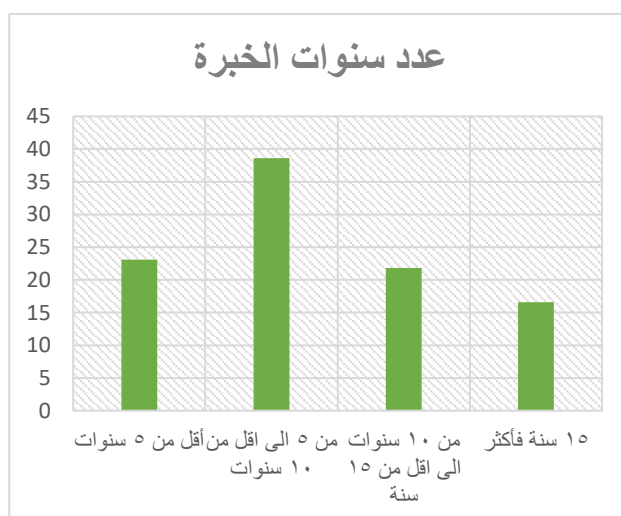
الخاصية	الفئات	العدد	%
الدرجة العلمية	ثانوي	90	19.4
	بكالوريوس	229	49.4
	ماجستير	115	24.8
	دكتوراه	30	6.5



شكل (4) توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير الدرجة العلمية

جدول (8) توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير عدد سنوات الخبرة

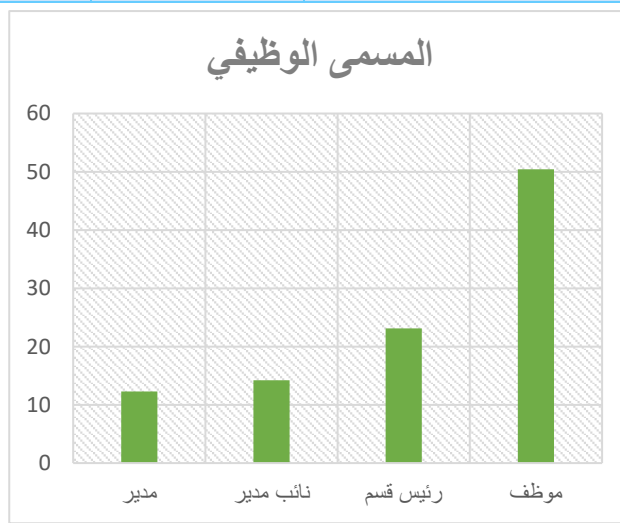
الخاصية	الفئات	العدد	%
عدد سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	107	23.1
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	179	38.6
	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	101	21.8
	15 سنة فأكثر	77	16.6



شكل (5) توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير عدد سنوات الخبرة

جدول (9) توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير المسمى الوظيفي

الخاصية	الفئات	العدد	%
المسمى الوظيفي	مدير	57	12.3
	نائب مدير	66	14.2
	رئيس قسم	107	23.1
	موظف	234	50.4



شكل (6) توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير المسمى الوظيفي

3.4 تحليل استمارة الاستبيان

لتحليل استمارة الاستبيان تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات كل

محور وللمحور ككل وجاءت النتائج كما يلي:

المحور الأول: الحاكمة المؤسسية

1- المكافآت الادارية

جدول (10) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوي الموافقة على عبارات المكافآت
الادارية

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوي الموافقة
تهتم شركات الدعاية والاعلان باستخدام الأساليب الحديثة في مجال المكافآت الإدارية	4.244	0.598	3	مرتفع جدا
تقوم شركات الدعاية والاعلان بالعمل على توفير الشفافية في منح المكافآت والحوافز بين العاملين.	4.267	0.697	2	مرتفع جدا
تعمل شركات الدعاية والاعلان على توفير المكافآت والحوافز التي تتناسب مع جهود العاملين	4.313	0.701	1	مرتفع جدا
المتوسط	4.274	0.665	مرتفع جدا	

تم ترتيب عبارات المكافآت الإدارية من حيث درجة الأهمية النسبية (قيمة المتوسط الحسابي الأكبر) من وجهة نظر عينة الدراسة تبين أن عبارة (تعمل شركات الدعاية والاعلان على توفير المكافآت والحوافز التي تتناسب مع جهود العاملين) هي أكثر العبارات أهمية بقيمة 4.313 وانحراف معياري 0.701 وبدرجة موافقة مرتفعة جدا بينما كانت العبارة (تهتم شركات الدعاية والاعلان باستخدام الأساليب الحديثة في مجال المكافآت الإدارية) هي أقل العبارات أهمية بقيمة 4.244 وانحراف معياري 0.598 وبدرجة موافقة مرتفعة جدا وعند دراسة عبارات المكافآت الإدارية تبين أن جميع العبارات في مستوى الموافقة المرتفع جدا مما يوضح وجود مستوى مرتفع جدا من المكافآت الإدارية كأحد أبعاد تطبيق الحاكمية المؤسسية في شركات الدعاية والاعلان حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.274 بانحراف معياري 0.665

-2- توزيعات الارباح

جدول (11) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوى الموافقة على عبارات توزيعات

الأرباح

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
تلتزم شركات الدعاية والاعلان بتطبيق الإفصاح والشفافية في توزيعات الأرباح	4.231	0.770	3	مرتفع جدا
تساهم توزيعات الأرباح في الحفاظ على المصداقية الاقتصادية لشركات الدعاية والاعلان	4.371	0.566	1	مرتفع جدا
تعمل توزيعات الأرباح في زيادة رغبة المساهمين في التوسع في أنشطة شركات الدعاية والاعلان	4.332	0.715	2	مرتفع جدا
المتوسط	4.311	0.684	مرتفع جدا	

تم ترتيب عبارات توزيعات الأرباح من حيث درجة الأهمية النسبية (قيمة المتوسط الحسابي الأكبر) من وجهة نظر عينة الدراسة تبين أن عبارة (تساهم توزيعات الأرباح في الحفاظ على المصداقية الاقتصادية لشركات الدعاية والاعلان) هي أكثر العبارات أهمية بقيمة 4.371 وانحراف معياري 0.566 وبدرجة موافقة مرتفعة جدا بينما كانت العبارة (تلتزم شركات الدعاية والاعلان بتطبيق الإفصاح والشفافية في توزيعات الأرباح) هي أقل العبارات أهمية بقيمة 4.231 وانحراف معياري 0.770 وبدرجة موافقة مرتفعة جدا وعند دراسة عبارات توزيعات الأرباح تبين أن جميع العبارات في مستوى الموافقة المرتفع جدا مما يوضح وجود مستوى مرتفع جدا من توزيعات الأرباح كأحد أبعاد تطبيق الحاکمية المؤسسية في شركات الدعاية والاعلان حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.311 بانحراف معياري 0.684

-3- الرفع المالي

جدول (12) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوى الموافقة على عبارات الرفع

المالي

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
تعمل شركات الدعاية والاعلان على تحقيق الاستفادة المثلي من الموارد المالية والفنية والبشرية المتاحة	4.418	0.635	1	مرتفع جدا
يعمل الرفع المالي على تعظيم قيمة شركات الدعاية والاعلان في السوق وضمان بقائها ونموها واستمرارها	4.192	0.755	3	مرتفع
يساهم الرفع المالي في تخفيض المخاطر المالية والاستثمارية التي يمكن أن تتعرض لها شركات الدعاية والاعلان	4.289	0.646	2	مرتفع جدا
المتوسط	4.300	0.679	مرتفع جدا	

تم ترتيب عبارات الرفع المالي من حيث درجة الأهمية النسبية (قيمة المتوسط الحسابي الأكبر) من وجهة نظر عينة الدراسة تبين أن عبارة (تعمل شركات الدعاية والاعلان على تحقيق الاستفادة المثلي من الموارد المالية والفنية والبشرية المتاحة) هي أكثر العبارات أهمية بقيمة 4.418 وانحراف معياري 0.635 وبدرجة موافقة مرتفعة جدا بينما كانت العبارة (يعمل الرفع المالي على تعظيم قيمة شركات الدعاية والاعلان في السوق وضمان بقائها ونموها واستمرارها) هي أقل العبارات أهمية بقيمة 4.192 وانحراف معياري 0.755 وبدرجة موافقة مرتفعة وعند دراسة عبارات الرفع المالي تبين أن عبارتين في مستوى الموافقة المرتفع جدا وعبارة واحدة في مستوى الموافقة المرتفع مما يوضح وجود مستوى مرتفع جدا من الرفع المالي كأحد أبعاد تطبيق الحوكمة المؤسسية في شركات الدعاية والاعلان حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.300 بانحراف معياري 0.679

مما سبق يتبين وجود مستوى مرتفع جدا من تطبيق الحاکمية المؤسسية في شركات الدعاية والاعلان بالمملكة العربية السعودية حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.295 بانحراف معياري 0.676

المحور الثاني: تكاليف الوكالة

جدول (13) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوي الموافقة على عبارات تكاليف

الوكالة

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوي الموافقة
تستخدم شركات الدعاية والاعلان آليات للسيطرة على تكاليف الوكالة لتعزيز توفيق المصالح بين المالكين والمديرين	4.194	0.921	2	مرتفع
تتمثل تكاليف الوكالة في شركات الدعاية والاعلان في جميع التكاليف التي يتحملها المساهمون لمراقبة سلوك الإدارة بما يتفق مع مصالحهم	4.060	0.803	6	مرتفع
تزداد تكاليف الوكالة نظراً لطبيعة الأنشطة التي تتطلب مزيداً من المرونة والسلطة التقديرية للمديرين	4.119	0.858	4	مرتفع
وجود آليات رقابية وشفافية في اتخاذ القرارات والإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية للشركة يساهم في تقليل تكاليف الوكالة	4.162	0.691	3	مرتفع
تهتم شركات الدعاية والاعلان بالعمل على تقليل تكاليف الوكالة التي تضر بمصالح المساهمين	4.054	0.713	7	مرتفع
يعمل تحسين آليات اتخاذ القرار في شركات الدعاية والاعلان على تخفيض تكاليف الوكالة	4.024	0.770	8	مرتفع

مرتفع	5	0.765	4.103	استخدام آليات رقابية متطورة في شركات الدعاية والاعلان يعمل على تخفيض تكاليف الوكالة
مرتفع	9	0.916	3.892	يعتبر عدم تماثل المعلومات من أهم أسباب حدوث مشكلات تكاليف الوكالة
مرتفع جدا	1	0.632	4.276	ابرام عقود بين شركات الدعاية والاعلان والمديرين بحيث لا يسمح بالضرر بمصالح الشركات وملاكها يعتبر من أهم حلول مشكلات تكاليف الوكالة
مرتفع		0.785	4.098	المتوسط

تم ترتيب عبارات تكاليف الوكالة من حيث درجة الأهمية النسبية (قيمة المتوسط الحسابي الأكبر) من وجهة نظر عينة الدراسة تبين أن عبارة (ابرام عقود بين شركات الدعاية والاعلان والمديرين بحيث لا يسمح بالضرر بمصالح الشركات وملاكها يعتبر من أهم حلول مشكلات تكاليف الوكالة) هي أكثر العبارات أهمية بقيمة 4.276 وانحراف معياري 0.632 وبدرجة موافقة مرتفعة جدا بينما كانت العبارة (يعتبر عدم تماثل المعلومات من أهم أسباب حدوث مشكلات تكاليف الوكالة) هي أقل العبارات أهمية بقيمة 3.892 وانحراف معياري 0.916 وبدرجة موافقة مرتفعة وعند دراسة عبارات تكاليف الوكالة تبين أن عبارة واحدة في مستوى الموافقة المرتفع جدا وثمانيه عبارات في مستوى الموافقة المرتفع مما يوضح ارتفاع مستوى إدارة تكاليف الوكالة في شركات الدعاية والاعلان بالمملكة العربية السعودية حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.098 بانحراف معياري 0.785

4.4 اختبار فروض الدراسة

لاختبار فروض الدراسة تم استخدام معادلة الانحدار البسيط ومعامل الارتباط بيرسون وجاءت

النتائج كما يلي:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للحاكمية المؤسسية بأبعادها (المكافآت الإدارية - توزيعات الأرباح - الرفع المالي) على تكاليف الوكالة في الشركات الخدمية: دراسة تطبيقية على الدعاية والاعلان بالمملكة العربية السعودية.

جدول (14) نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الرئيسية

ملخص النموذج Model Summary						
معامل الارتباط R		معامل التحديد R ²		معامل R ² Adjusted		
0.796		0.634		0.633		
تحليل التباين ANOVA						
النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية Df	متوسط المربعات	F	Sig F	
الانحدار Regression	4560.632	1	4560.632	798.657	0.000	
	2638.195	462	5.710			
	7198.828	463				
المجموع Total						
المتغير التابع	النموذج	B	الخطأ المعياري	Beta	T	Sig T
تكاليف الوكالة	الثابت Constant	14.071	.877		16.046	.000
	الحاكمية المؤسسية	-.667	.024	.796	-28.261	.000

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS

يتبين من الجدول (14) وجود أثر عكسي ذي دلالة إحصائية للحاكمية المؤسسية بأبعادها (المكافآت الإدارية - توزيعات الأرباح - الرفع المالي) على تكاليف الوكالة في الشركات الخدمية: دراسة تطبيقية على الدعاية والاعلان بالمملكة العربية السعودية عند مستوى معنوية 0.05 حيث كانت قيمة (Sig F) = 0.000 وهي قيمة أقل من 0.05 أي أن قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية واتضح وجود علاقة ارتباط عكسية قوية ذات دلالة إحصائية بين الحاكمية المؤسسية بأبعادها (المكافآت الإدارية - توزيعات الأرباح - الرفع المالي) وتكاليف الوكالة في الشركات الخدمية: دراسة تطبيقية على الدعاية والاعلان بالمملكة العربية السعودية عند مستوى معنوية 0.05 واتضح ان المتغير المستقل (الحاكمية المؤسسية) يفسر 63.4 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (تكاليف الوكالة) وان باقي التغيرات ترجع لمتغيرات اخري لم تدخل في النموذج وتبين أن كلما ازداد مستوى الحاكمية المؤسسية بأبعادها (المكافآت الإدارية - توزيعات الأرباح - الرفع المالي) بمقدار 1 % انخفض مستوى تكاليف الوكالة في شركات الدعاية والاعلان بالمملكة العربية السعودية بمقدار 0.667% مما يبين عدم صحة الفرضية الرئيسية للدراسة

الفرضية الفرعية الأولى H_{01} : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمكافآت الإدارية على تكاليف الوكالة في الشركات الخدمية: دراسة تطبيقية على الدعاية والاعلان بالمملكة العربية السعودية.

جدول (15) نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الاولى

ملخص النموذج Model Summary					
معامل الارتباط R		معامل التحديد R ²		معامل R ² Adjusted	
0.736		0.542		0.541	
تحليل التباين ANOVA					
النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية Df	متوسط المربعات	F	Sig F
الانحدار Regression	674.021	1	674.021	546.803	0.000

		1.233	462	569.488	الباقى Residual	
			463	1243.509	المجموع Total	
Sig T	T	Beta	الخطأ المعياري	B	النموذج	المتغير التابع
.000	8.277		.407	3.372	الثابت Constant	تكاليف
.000	23.384-	.736	.011	.256-	المكافآت الإدارية	الوكالة

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS

يتبين من الجدول (15) وجود أثر عكسي ذي دلالة إحصائية للمكافآت الإدارية على تكاليف الوكالة في الشركات الخدمية: دراسة تطبيقية على الدعاية والاعلان بالمملكة العربية السعودية عند مستوى معنوية 0.05 حيث كانت قيمة (Sig F) = 0.000 وهي قيمة أقل من 0.05 أي أن قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية واتضح وجود علاقة ارتباط عكسية قوية ذات دلالة إحصائية بين المكافآت الإدارية وتكاليف الوكالة في الشركات الخدمية: دراسة تطبيقية على الدعاية والاعلان بالمملكة العربية السعودية عند مستوى معنوية 0.05 واتضح ان المتغير المستقل (المكافآت الإدارية) يفسر 54.2 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (تكاليف الوكالة) وان باقي التغيرات ترجع لمتغيرات اخري لم تدخل في النموذج وتبين أن كلما ازداد مستوى المكافآت الإدارية بمقدار 1 % انخفض مستوى تكاليف الوكالة في شركات الدعاية والاعلان بالمملكة العربية السعودية بمقدار 0.256% مما يبين عدم صحة الفرضية الفرعية الاولى للدراسة الفرضية الفرعية الثانية Ho2: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتوزيعات الأرباح على تكاليف الوكالة في الشركات الخدمية: دراسة تطبيقية على الدعاية والاعلان بالمملكة العربية السعودية.

جدول (16) نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الثانية

ملخص النموذج Model Summary						
معامل الارتباط R		معامل التحديد R ²		معامل R ² Adjusted		
0.579		0.335		0.333		
تحليل التباين ANOVA						
النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية Df	متوسط المربعات	F	Sig F	
الانحدار Regression	396.060	1	396.060	232.541	0.000	
	786.869	462	1.703			
	1182.929	463				
المجموع Total						
المتغير التابع	النموذج	B	الخطأ المعياري	Beta	T	Sig T
تكاليف الوكالة	الثابت Constant	5.689	.479		11.878	.000
	توزيعات الارباح	-.196	.013	.579	-15.249	.000

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS

يتبين من الجدول (16) وجود أثر عكسي ذي دلالة إحصائية لتوزيعات الأرباح على تكاليف الوكالة في الشركات الخدمية: دراسة تطبيقية على الدعاية والاعلان بالمملكة العربية السعودية عند مستوى معنوية 0.05 حيث كانت قيمة (Sig F) = 0.000 وهي قيمة أقل من 0.05 أي أن قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية واتضح وجود علاقة ارتباط عكسية قوية ذات دلالة إحصائية بين توزيعات الأرباح وتكاليف الوكالة في الشركات الخدمية: دراسة تطبيقية على الدعاية والاعلان بالمملكة العربية السعودية

عند مستوى معنوية 0.05 واتضح ان المتغير المستقل (توزيعات الأرباح) يفسر 33.5 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (تكاليف الوكالة) وان باقي التغيرات ترجع لمتغيرات اخري لم تدخل في النموذج وتبين أن كلما ازداد مستوى توزيعات الأرباح بمقدار 1 % انخفض مستوى تكاليف الوكالة في شركات الدعاية والاعلان بالمملكة العربية السعودية بمقدار 0.196% مما يبين عدم صحة الفرضية الفرعية الثانية للدراسة

الفرضية الفرعية الثالثة Ho3: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للرفع المالي على تكاليف الوكالة في الشركات الخدمية: دراسة تطبيقية على الدعاية والاعلان بالمملكة العربية السعودية.

جدول (17) نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة

ملخص النموذج Model Summary						
معامل الارتباط R		معامل التحديد R ²		معامل R ² Adjusted		
0.637		0.406		0.405		
تحليل التباين ANOVA						
النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية Df	متوسط المربعات	F	Sig F	
الانحدار Regression	469.558	1	469.558	315.920	0.000	
	686.681	462	1.486			
	1156.239	463				
المتغير التابع	النموذج	B	الخطأ المعياري	Beta	T	Sig T
تكاليف الوكالة	الثابت Constant	5.010	.447		11.199	.000

	الرفع المالي	-0.214	0.012	0.637	-17.774	0.000
--	--------------	--------	-------	-------	---------	-------

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS

يتبين من الجدول (17) وجود أثر عكسي ذي دلالة إحصائية للرفع المالي على تكاليف الوكالة في الشركات الخدمية: دراسة تطبيقية على الدعاية والإعلان بالمملكة العربية السعودية عند مستوى معنوية 0.05 حيث كانت قيمة (Sig F) = 0.000 وهي قيمة أقل من 0.05 أي أن قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية واتضح وجود علاقة ارتباط عكسية قوية ذات دلالة إحصائية بين الرفع المالي وتكاليف الوكالة في الشركات الخدمية: دراسة تطبيقية على الدعاية والإعلان بالمملكة العربية السعودية عند مستوى معنوية 0.05 واتضح أن المتغير المستقل (الرفع المالي) يفسر 40.6 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (تكاليف الوكالة في الشركات الخدمية: دراسة تطبيقية على الدعاية والإعلان بالمملكة العربية السعودية) وأن باقي التغيرات ترجع لمتغيرات أخرى لم تدخل في النموذج وتبين أن كلما ازداد مستوى الرفع المالي بمقدار 1 % انخفض مستوى تكاليف الوكالة في شركات الدعاية والإعلان بالمملكة العربية السعودية بمقدار 0.214% مما يبين عدم صحة الفرضية الفرعية الثالثة للدراسة

الفصل الخامس: خلاصة النتائج والتوصيات والمقترحات

1.5 مقدمة

سوف نتناول في هذا الفصل ملخص النتائج التي توصلت إليها الدراسة وكذلك يتناول الفصل مجموعة من التوصيات التي توصي بها الدراسة ومجموعة من المقترحات لدراسات وابحاث يمكن اجراؤها في المستقبل

2.5 خلاصة نتائج الدراسة

- وجود مستوي مرتفع جدا من تطبيق الحاكمية المؤسسية في شركات الدعاية والاعلان بالمملكة العربية السعودية حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.295 بانحراف معياري 0.676 وكذلك تبين وجود مستوي مرتفع جدا من تطبيق أبعادها (المكافآت الإدارية - توزيع الأرباح - الرفع المالي)
- ارتفاع مستوى إدارة تكاليف الوكالة في شركات الدعاية والاعلان بالمملكة العربية السعودية حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.098 بانحراف معياري 0.785
- وجود أثر عكسي ذي دلالة إحصائية للحاكمية المؤسسية بأبعادها (المكافآت الإدارية - توزيعات الأرباح - الرفع المالي) على تكاليف الوكالة في الشركات الخدمية: دراسة تطبيقية على الدعاية والاعلان بالمملكة العربية السعودية عند مستوى معنوية 0.05 واتضح وجود علاقة ارتباط عكسية قوية ذات دلالة إحصائية بين الحاكمية المؤسسية بأبعادها (المكافآت الإدارية - توزيعات الأرباح - الرفع المالي) وتكاليف الوكالة في الشركات الخدمية: دراسة تطبيقية على الدعاية والاعلان بالمملكة العربية السعودية عند مستوى معنوية 0.05 وتبين أن كلما ازداد مستوى الحاكمية المؤسسية بأبعادها (المكافآت الإدارية - توزيعات الأرباح - الرفع المالي) بمقدار 1 % انخفض مستوى تكاليف الوكالة في شركات الدعاية والاعلان بالمملكة العربية السعودية بمقدار 0.667% مما يبين عدم صحة الفرضية الرئيسية للدراسة وتتفق هذه الدراسة مع نتيجة دراسة سمور محمد علاء إبراهيم و درغام ماهر موسى حامد. (2019) وكذلك مع نتيجة دراسة عمار قصي علي

ووقاف يوسف أحمد. (2023) وأيضاً مع نتيجة دراسة أبو سالم سيد سالم محمد. (2019) ومع نتيجة دراسة المصري إيناس الرضا عقبة كامل. (2020) ومع نتيجة دراسة إبراهيم نهلة محمد السيد عبده أحمد عبد الله خليل وإبراهيم محمود محمد السيد. (2020) ومع نتيجة ومع نتيجة دراسة عبد العزيز ريماء إبراهيم والرباع حسين محمد. (2020)

— وجود أثر عكسي ذي دلالة إحصائية للمكافآت الإدارية على تكاليف الوكالة في الشركات الخدمية: دراسة تطبيقية على الدعاية والاعلان بالمملكة العربية السعودية عند مستوى معنوية 0.05 واتضح وجود علاقة ارتباط عكسية قوية ذات دلالة إحصائية بين المكافآت الإدارية وتكاليف الوكالة في الشركات الخدمية: دراسة تطبيقية على الدعاية والاعلان بالمملكة العربية السعودية عند مستوى معنوية 0.05 وتبين أن كلما ازداد مستوى المكافآت الإدارية بمقدار 1 % انخفض مستوى تكاليف الوكالة في شركات الدعاية والاعلان بالمملكة العربية السعودية بمقدار 0.256% مما يبين عدم صحة الفرضية الفرعية الاولى للدراسة وتتفق هذه الدراسة مع نتيجة دراسة إبراهيم نهلة محمد السيد عبده أحمد عبد الله خليل وإبراهيم محمود محمد السيد. (2020) ومع نتيجة دراسة عبد العزيز ريماء إبراهيم والرباع حسين محمد. (2020)

— وجود أثر عكسي ذي دلالة إحصائية لتوزيعات الأرباح على تكاليف الوكالة في الشركات الخدمية: دراسة تطبيقية على الدعاية والاعلان بالمملكة العربية السعودية عند مستوى معنوية 0.05 واتضح وجود علاقة ارتباط عكسية قوية ذات دلالة إحصائية بين توزيعات الأرباح وتكاليف الوكالة في الشركات الخدمية: دراسة تطبيقية على الدعاية والاعلان بالمملكة العربية السعودية عند مستوى معنوية 0.05 وتبين أن كلما ازداد مستوى توزيعات الأرباح بمقدار 1 % انخفض مستوى تكاليف الوكالة في شركات الدعاية والاعلان بالمملكة العربية السعودية بمقدار 0.196% مما يبين عدم صحة الفرضية الفرعية الثانية للدراسة

— وجود أثر عكسي ذي دلالة إحصائية للرفع المالي على تكاليف الوكالة في الشركات الخدمية: دراسة تطبيقية على الدعاية والاعلان بالمملكة العربية السعودية عند مستوى معنوية 0.05 واتضح وجود علاقة ارتباط عكسية قوية ذات دلالة إحصائية بين الرفع المالي وتكاليف الوكالة في

الشركات الخدمية: دراسة تطبيقية على الدعاية والاعلان بالمملكة العربية السعودية عند مستوى معنوية 0.05 وتبين أن كلما ازداد مستوى الرفع المالي بمقدار 1 % انخفض مستوى تكاليف الوكالة في شركات الدعاية والاعلان بالمملكة العربية السعودية بمقدار 0.214% مما يبين عدم صحة الفرضية الفرعية الثالثة للدراسة وتتفق هذه الدراسة مع نتيجة دراسة عبد العزيز ريما إبراهيم والرباع حسين محمد. (2020) وكذلك مع نتيجة دراسة بوكرومة كريمة وعبيدات عبادة. (2019)

3.5 التوصيات

- زيادة الاهتمام برفع مستوى الوعي بالحاكمة المؤسسية وتعزيزها من خلال اختيار الممثلين ذوي الخبرة والكفاءة وتطوير أدواتهم الرقابية للحد من سلوك الإدارة الانتهازية
- ضرورة زيادة الوعي بمخاطر تكاليف الوكالة على مستوى جميع الأطراف المعنية (مجلس الإدارة المحاسبين المدققين المستثمرين والهيئات الإشرافية والتنظيمية).
- توصية الشركات بدفع أرباح نقدية للمساهمين يقلل من كمية السيولة بسبب الاهتمام بمصالح المساهمين ودوره الفعال في تخفيض تكاليف الوكالة.
- توصية الشركات بالفصل بين مناصبي الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة لما لهما من دور مهم في تعزيز الرقابة على الأجهزة التنفيذية كما أن إدارة وتخفيض تكاليف الوكالة

4.5 المقترحات

- التوسع في إجراء الدراسات والأبحاث المتعلقة بالحاكمة المؤسسية والتعرف على أثرها على مستويات الأداء والإنتاجية
- التوسع في إجراء الدراسات والأبحاث المتعلقة بتكاليف الوكالة في المؤسسات والشركات والتعرف على العوامل المؤثرة عليها

Abstract

The study aimed to identify the impact of corporate governance with its dimensions (administrative rewards - dividends - financial leverage) on agency costs in service companies, specifically applied to advertising in the Kingdom of Saudi Arabia. The study followed the descriptive analytical method, using a questionnaire as a tool for data collection by distributing the survey link across all social media platforms relevant to the study population. The sample size was 464 individuals who responded to the questionnaire.

The results of the study indicated a statistically significant positive impact of corporate governance with its dimensions (administrative rewards - dividends - financial leverage) on agency costs in service companies, specifically in the advertising sector in the Kingdom of Saudi Arabia.

The study recommended increasing awareness of the risks associated with agency costs among all concerned parties (board of directors, accountants, auditors, investors, and supervisory and regulatory bodies). It also recommended that companies pay cash dividends to shareholders to reduce liquidity by focusing on shareholders' interests, which plays an effective role in reducing agency costs.

Keywords: Corporate Governance - Agency Costs - Advertising in the Kingdom of Saudi Arabia.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية

1. إبراهيم، نهلة محمد السيد عبده أحمد عبد الله خليل وإبراهيم، محمود محمد السيد. (2020)، دور آليات الحوكمة في تخفيض تكاليف الوكالة وانعكاسها على مستوى الإفصاح عن التنمية المستدامة: دراسة تطبيقية، جامعة البصرة ومركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح، المجلة الدولية أبحاث في العلوم التربوية والإنسانية والآداب واللغات، الأردن، مج1، ع5، ص 181 – 213.
2. أبو سالم، سيد سالم محمد. (2019)، تأثير قوة المدير التنفيذي الأول على تكاليف الوكالة: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية، جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة، مج23، ع4، ص 1 – 65.
3. احمد، عبد الحافظ محمود، ع. (2023). استخدام النمذجة البنائية لدراسة أثر الدور الوسيط لقابلية التقارير المالية للقراءة في تعزيز العلاقة بين حوكمة الشركات وتكاليف الوكالة دراسة تطبيقية. التجارة والتمويل
4. أحمد، رقية الطيب (2019). دور المراجعة في فاعلية مبادئ وإجراءات حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي (دراسة تطبيقية). المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، 6(1)، 47-61
5. بطاينة، هنادي عبد سوزان رسمي، وسويدان ميشيل (2019) أثر هيكل الملكية والحاكمة المؤسسية على الاداء المالي للشركات الأردنية المدرجة المجلة الأردنية في ادارة الأعمال 15(1) 95-120
6. بن سليمان، سوراية، بوهالي، جمال. (2021). تأثير الميكانزمات الداخلية لحوكمة الشركات على تكاليف الوكالة-دراسة قياسية لشركات مؤشر
7. بوكرومة، كريمة وعبيدات عبادة. (2019)، أثر هيكل رأس المال على تكاليف الوكالة للتدفقات النقدية الحرة في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، جامعة محمد خيضر بسكرة - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، مج13، ع2، ص 129 – 148.

8. الحدابي، داود عبد الملك، والعزيزي، محمود عبده (2019) مستوى تطبيق مبادئ الحاكمة في الجامعات اليمنية - دراسة مقارنة بين الجامعات الخاصة والحكومية المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، 12 (39) 31 - 62
9. حمدوش، خديجة دفوس دنيا (2020م). دور الإدارة بالعمليات في تحسين الأداء المالي: دراسة حالة رسالة ماجستير غير منشورة معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الجمهورية الجزائرية ص 44.
10. حمدي، أبو القاسم الأخضر (2019) أثر التمكين النفسي على سلوك المواطنة التنظيمية دراسة حالة في مؤسسة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية بالأغواط الجزائر المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 51-80
11. الرواشده، هاني علي والبواب، عاطف عقيل (2019) أثر مبادئ الحاكمة المؤسسية في الحد من التهرب الضريبي في الأردن. مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، 11(25)
12. ريان، عباس (2019م). أثر تطبيق الحوكمة على الأداء المالي للشركة (دراسة قياسية عينة من شركات خنثلة، (رسالة ماجستير غير منشورة جامعة أم البواقي كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية
13. زعيش محمد، وخياري محمد (2019). أهمية تبني مبادئ ميثاق حوكمة الشركات في دعم استمرار ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر . مجلة رماح للبحوث والدراسات 29(1).
14. السريتي، الحسين رمضان. (2022)، العوامل المؤثرة على تكلفة الوكالة في الشركات الأردنية المدرجة ببورصة عمان، جامعة سرت - كلية الاقتصاد، مجلة الدراسات الاقتصادية، ليبيا، مج5، ع4، ص 144 – 172.
15. السريتي، الحسين رمضان. (2022). العوامل المؤثرة على تكلفة الوكالة في الشركات الأردنية المدرجة ببورصة عمان. مجلة الدراسات الاقتصادية
16. سمور، محمد علاء إبراهيم ودرغام، ماهر موسى حامد. (2020)، أثر مكونات هيكل الملكية على تكاليف الوكالة للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات

الاقتصادية والإدارية، الجامعة الإسلامية بغزة - شئون البحث العلمي والدراسات العليا،

فلسطين، مج28، ع3، ص 1 - 20.

17. سمور، محمد علاء إبراهيم و درغام ،ماهر موسى حامد. (2019)، أثر هيكل الملكية على تكاليف

الوكالة: دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في بورصة فلسطين، الجامعة الإسلامية (غزة)، كلية

الاقتصاد والعلوم الإدارية، رسالة ماجستير، ص 1 - 79.

18. شهري ،مينة سليمان (2019). سلوك المواطنة التنظيمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات

الحكومية الجزائرية من وجهة نظر القادة الأكاديمين) المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 402-373

(3)15.

19. الصغير، محمد (2019م). أثر الحوكمة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة

مؤسسة نفطال وحدة (رسالة ماجستير غير منشورة جامعة العربي بن مهيدي، كلية العلوم

الاقتصادية والعلوم التجارية.

20. العادلي، مرفت علي محمود. (2021)، تكاليف الوكالة للتدفقات النقدية الحرة وعلاقتها بأنماط

هيكل الملكية والتكلفة المرجحة لهيكل رأس المال لتعزيز ثروة المساهمين، جامعة بني سويف - كلية

التجارة، مجلة المحاسبة والمراجعة، مصر، ع3، ص 59 - 133.

21. عائدة، نخول ريمة فديح (2019م). أثر تطبيق آليات الحوكمة على الأداء المالي بالمؤسسة

الاقتصادية : دراسة حالة شركة مديغة الجلود (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة محمد

الصادق بن يحيى كلية العلوم الاقتصادية.

22. عبد الجواد ،رهمام سعيد مكاوي نادية أبو فخرة، و وهدان (2022)، اثر تكاليف الوكالة على هيكل

التمويل بالتطبيق على الشركات المدرجة بالبورصة المصرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة،

جامعة عين شمس - كلية التجارة، مصر، ع4، ص 1219 - 1255.

23. عبد العزيز، ريماء إبراهيم والرباع، حسين محمد. (2020)، أثر الحوكمة المؤسسية على تكاليف

الوكالة في الشركات الخدمية الأردنية المساهمة العامة، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية

الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن، ص 1 - 140.

24. عبد الفتاح، سعيد توفيق أحمد. (2022). أثر جودة المراجعة الخارجية على العلاقة بين مقروئية التقارير المالية السنوية وتكاليف الوكالة دراسة إمبريقية على بيئة الاعمال المصرية. التجارة والتمويل
25. العتيبي، صالحة حنس (2019) درجة ممارسة سلوك المواطنة التنظيمية لدى قائدات مدارس التعليم العام الحكومية في مدينة الرياض المجلة التربوية (59) 216-253
26. عمار، قصي علي ووقاف، يوسف أحمد. (2023)، حوكمة الشركات وتكاليف الوكالة: دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السورية، جامعة تشرين، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، مج45، ع3، ص 47 – 66.
27. عوجه، أزهار مراد (2019). الصمت التنظيمي وتأثيره في سلوك المواطنة التنظيمية دراسة تحليلية في المعهد التقني / كوفة مجلة جامعة الفرات الأوسط التقنية ، (53) 561 - 598.
28. القاسم، نضال، وابو بشارة جمال (2019) مدى تطبيق قواعد الحوكمة في كليات وأقسام التربية الرياضية في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية دراسات العلوم التربوية (146) 693-711.
29. لولو، نسيم يوسف، ورفو، رافي نزار (2019) دور لجان التدقيق كأحد اليات حوكمة الشركات في التنبؤ بالفشل المالي للشركات في العراق: دراسة استطلاعية لآراء عينة من الاكاديمين والمهنيين مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية 11(1)، 4484420.
30. المصري، إيناس الرضا عقبة كامل. (2020)، أثر خبرة أعضاء مجلس الإدارة على تكاليف الوكالة: دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة السورية، جامعة البعث، مجلة جامعة البعث سلسلة العلوم الاقتصادية، مج42، ع30، ص 53 – 100.
31. مقدم، عبير، وسمية، طعابة (2019م). دور مجلس الإدارة المالي في تحسين الأداء المالي في ظل التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات (دراسة حالة شركة اليانس للتأمينات، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، 10 (1).
32. هنطش، عصام محمود حسن وأحمد، ابراهيم جابر السيد (2019). الإدارة الرشيدة والحوكمة. الجزائر، الجزائر: دار العلم والايمان للنشر والتوزيع.

33. الوابل، سعد بن علي (2019) أثر الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة على كفاءة أداء المصارف في

المملكة العربية السعودية المجلة العالمية للأعمال والاقتصاد (16) 19-36

ثانياً: المراجع الانجليزية

1. Abdelkhdar, Bellakhdar (2019). The role of governance on supporting corporate social responsibility. Finance and Business Economics Review, 3(9), 149-164.
2. Abdeltawab H. A. F. El Gibaly M. M ((2021, The Effect of Agency Theory Upon Cost Stickiness, Beni Suef University - Faculty of Commerce, Journal of Financial and Commercial Studies, Egypt, Issue 2, pp. 1-23
3. Abu Eid Mahdi Ahmed (2019), The Effect of Free Cash Flows, Agency Costs and Dividend Policy on Firm's Performance: Evidence from Amman Stock Exchange, Master's Thesis, Yarmouk University, Faculty of Economics and Administrative Sciences, Jordan, pp. 1-97
4. Abu Karky, Hetham Hani, & AlHdaithat, Hussien Suleiman (2019). Corporate governance approaches and Jordanian companies Law. Dirasat Saharia and Law, 46(1), 791-800.
5. Abu Khalaf, Bashar K., & AL-Tarawneh, Alaaeddin (2019). The impact of corporate governance on the efficiency of managing working capital: The manufacturing sector in Jordan. Jordan Journal of Business Administration, 15(2), 201-208.
6. Akway, Isaac Deng (2019), The Role of Audit Quality in Reducing Agency Costs and Cost of Equity Capital: An Empirical Study on Companies listed in the Egyptian Stock Exchange, Alexandria University - Faculty of Commerce - Department of Accounting and Auditing, Alexandria Journal of Accounting Research, Egypt, Vol. 3, No. 2, 1-45.

7. Ali Israa Fakhry Ibrahim Abu Al-Ezz Muhammad Al-Saeed Siddiq Al-Shahat and Mahna Shaimaa Fikry. (2020), The Impact of Information Asymmetry and Agency Costs on Dividends Smoothing: Empirical Evidence from Egypt, Benha University - Faculty of Commerce, Journal of Commercial Studies and Research, Egypt, Vol. 40, No. 3, pp. 1297-1323
8. Al-Najjar, Radi Muhammad (2020), The Impact of Corporate Governance on Corporate Social Responsibility, Master's Thesis, Al-Isra Private University, College of Business, Jordan, pp. 1-101.
9. Alnofli, A. (2021). Corporate Governance In Islamic Financial Institutions : International Journal of Fiqh and Usul al-Fiqh Studies, 5(1).
10. Bajaher, Mohammed Saleh (2019), Corporate Governance and Financial Performance: An Empirical Study on Cement Companies Listed in Saudi Stock Market, Jerash University, Jordan, Vol. 20, No. 2, pp. 697-711
11. Boukerma, Hamid (2022), The Agency Theory of Corporate Governance, Ahmed Zabana University Center, Glizan - Institute of Economics, Business and Management Sciences, MENA Journal of Economic Studies, Algeria, Vol. 4, No. 1, pp. 101-112
12. Elamer, A. A., Ntim, C. G., Abdou, H. A., Zalata, A., & Elmagrhi, M. (2019). The impact of multi-Layer governance on bank risk disclosure in emerging markets: The case of middle-east and north africa. Accounting Forum Journal, 14(1), 1-46, doi.org/10.1080/01559982.2019.1576577.
13. Gherbi, Sabah, Romi, Ismail M., & Sayah, Hamza (2019). Towards a model for corporate governance for Algerian companies. Financee and Business Economics Review, 3(1), 71-55.

14. Gunasekara, Asanka, & Zheng, Connie, Sh. (2019). Examining the effect of different facets of mindfulness on work engagement. *Employee Relations*, 41(1), 193-208. doi.org/10.1108/ER-09-2017-0220.
15. Han, Seung-Hyun, Yoon, Dong-Yeol, Suh, Boyung, Li, Beixi, & Chae, Chungil (2019). Organizational support on knowledge sharing: a moderated mediation model of job characteristics and organizational citizenship behavior. *Journal of Knowledge Management*, 23(4), 687-704. doi.org/10.1108/JKM-03-2018-0213.
16. Han, Zhiyong, Wang, Qun, & Yan, Xiang (2019). How responsible leadership predicts organizational citizenship behavior for the environment in China. *Leadership & Organization Development Journal*, 40(3), 305- 318. doi.org/10.1108/LODJ-07-2018-025
17. Jensen, M. C., & Meckling, W. H. (2019). Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure. In *Corporate governance*.
18. Kalash, İ. (2019). Firm leverage, agency costs and firm performance: An empirical research on service firms in Turkey. *İnsan ve Toplum Bilimleri Araştırmaları Dergisi*.
19. Klein, Peter G., Mahoney, Joseph T., McGahan, Anita M., & Pitells, Christos N. (2019). Organizational governance adaptation: Who is in, who is out, and who gets what. *Academy of Management Review*, 44(1), 6-27. doi.org/10.5465/amr.2014.0459
20. Kontuš, E. (2021). Agency costs, capital structure and corporate performance: A survey of Croatian, Slovenian and Czech listed companies. *EKONOMSKI VJESNIK/ECONVIEWS: REVIEW OF CONTEMPORARY BUSINESS, ENTREPRENEURSHIP AND ECONOMIC ISSUES*.
21. Kudesia, Ravi S. (2019). Mindfulness as metacognitive practice. *Academy of Management Review*, 44(2), 405-423. doi.org/10.5465/amr.2015.0333.

22. Love, Adam, & Kim, Seungmo (2019). Organizational citizenship behavior in sport: A perspective from athletes. *Journal of Sport Management*, (33), 25-36. doi.org/10.1123/jsm.2018-0036.
23. Mohsen Wael (2020), The Effect of Dividends Payout Policy and Financial Flexibility on Agency Cost of Free Cash Flow: Evidence from Amman Stock Exchange, Master Thesis, Yarmouk University, Faculty of Economics and Administrative Sciences, Jordan, pp. 1-73
24. Munawir, Raharjo, Kusdi, Djalil, Muslim A., Syahputra, Hendra, Muslim, Buhori, & Adam, Muhammad (2019). Dimensions of identity strength and organizational citizenship behavior (OCB) in establishing good university governance and performance of religious ideology-based higher educations. *Journal of Applied Research in Higher Education*, 11(2), 250-272. doi.org/10.1108/JARHE-07-2018-0115.
25. Nuhu, B. A., Dandago, K. I., Mohammad, L., Ado, A. B., & Abdulkarim, U. F. (2020). Impact of agency costs on financial performance of listed consumer goods companies in Nigeria. *The Journal of Management Theory and Practice (JMTP)*
26. Paul, Happy, Bamel, Umesh, Ashta, Ashok, & Stokes, Peter (2019). Examining an integrative model of resilience, subjective well-being and commitment as predictors of organizational citizenship behaviours. *International Journal of Organizational Analysis*. doi.org/10.1108/IJOA-08-2018-1514
27. Presti, Alessandro Lo, Manuti, Amelia, & Briscoe, Jon P. (2019). Organizational citizenship behaviors in the era of changing employment patterns: The complementary roles of psychological contracts and protean and boundaryless

careers. *Career Development International*, 24(2), 127-145. doi.org/10.1108/CDI-05-2018-0137.

28. Sahraoui, Djalila (2020), Corporate Governance and Financial Performance: Board of Directors Role: Case Study of Sharjah Bank 2010-2018, University of Mohamed Khider Biskra - Faculty of Economics, Business and Management Sciences, Economic and Administrative Research, Algeria, Vol. 14, No. 5, 79 – 98
29. Sergeeva, Natalya (2019). Towards more flexible approach to governance to allow innovation: the case of UK infrastructure. *International Journal of Managing Projects in Business*, doi.org/10.1108/IJMPB-10-2018- 0216.
30. Shareef, Read Abdulkareem, & Atan, Tarik (2019). The influence of ethical leadership on academic employees' organizational citizenship behavior and turnover intention: Mediating role of intrinsic motivation. *Management Decision*, 57(3), 583-605. doi.org/10.1108/MD-08-2017- 0721
31. Susi, Virgo, & Lukason, Oliver (2019). Corporate governance and failure risk: evidence from Estonian SME population, *Management Research Review*. doi.org/10.1108/MRR-03-2018-0105.

الملاحق

استمارة استبيان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أخي الكريم / أختي الكريمة

تحية طيبة وبعد،

يقوم الباحثين بإجراء دراسة حول أثر الحاكمية المؤسسية على تكاليف الوكالة في الشركات

الخدمية دراسة تطبيقية على شركات الدعاية والاعلان

ونظراً لما لديكم من المعرفة العلمية والخبرة العملية ذات الصلة بموضوع البحث، نأمل الحصول منكم

على العون والمساعدة في توفير المعلومات المناسبة لأغراض البحث، من خلال التكرم بإبداء رأيكم

بالتأشير على الإجابة المناسبة من وجهة نظركم.

وأثقدم لحضراتكم بجزيل الشكر والتقدير للمساهمة في جهدكم في تعبئة هذا الاستبيان علماً أن جميع

البيانات التي سيتم الحصول عليها منكم ستعامل بسرية تامة، ولن تستخدم لغير أغراض هذا

البحث، وسوف أزودكم بنتائج هذه الدراسة حال اكتمالها إن شاء الله.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام

أولاً: البيانات الشخصية

- 1- النوع الاجتماعي ☐ ذكر ☐ أنثى
- 2- الفئة العمرية ☐ أقل من 25 سنة ☐ من 25 الى أقل من 35 سنة
- ☐ من 35 الى أقل من 45 سنة ☐ من 45 سنة فأكثر
- 3- الدرجة العلمية ☐ ثانوي ☐ ماجستير
- ☐ بكالوريوس ☐ دكتوراه
- 4- سنوات الخبرة ☐ أقل من 5 سنوات ☐ من 5 الى أقل من 10 سنوات
- ☐ من 10 سنوات الى أقل من 15 سنة ☐ من 15 سنة فأكثر
- 5- المسمي الوظيفي ☐ مدير ☐ رئيس قسم
- ☐ نائب مدير ☐ موظف

ثانيا محاور الاستبيان

المحور الأول: الحاكمية المؤسسية ، ضع إشارة (√) في المربع المناسب لاختيارك:

المبعد	أوافق بشدة	أوافق	محايد	معارض	معارض بشدة
المكافآت الإدارية					
تهتم شركات الدعاية والاعلان باستخدام الأساليب الحديثة في مجال المكافآت الإدارية					
تقوم شركات الدعاية والاعلان بالعمل على توفير الشفافية في منح المكافآت والحوافز بين العاملين.					
تعمل شركات الدعاية والاعلان على توفير المكافآت والحوافز التي تتناسب مع جهود العاملين					
توزيعات الأرباح					
تلتزم شركات الدعاية والاعلان بتطبيق الإفصاح والشفافية في توزيعات الأرباح					
تساهم توزيعات الأرباح في الحفاظ على المصداقية الاقتصادية لشركات الدعاية والاعلان					

					تعمل توزيعات الأرباح في زيادة رغبة المساهمين في التوسع في أنشطة شركات الدعاية والاعلان
الرفع المالي					
					تعمل شركات الدعاية والاعلان على تحقيق الاستفادة المثلي من الموارد المالية والفنية والبشرية المتاحة
					يعمل الرفع المالي على تعظيم قيمة شركات الدعاية والاعلان في السوق وضمان بقائها ونموها واستمرارها
					يساهم الرفع المالي في تخفيض المخاطر المالية والاستثمارية التي يمكن أن تتعرض لها شركات الدعاية والاعلان

المحور الثاني: تكاليف الوكالة ، ضع إشارة (✓) في المربع المناسب لاختيارك:

البعد	أوافق بشدة	أوافق	محايد	معارض بشدة	معارض
تستخدم شركات الدعاية والاعلان آليات للسيطرة على تكاليف الوكالة لتعزيز توفيق المصالح بين المالكين والمديرين					
تتمثل تكاليف الوكالة في شركات الدعاية والاعلان في جميع التكاليف التي يتحملها المساهمون لمراقبة سلوك الإدارة بما يتفق مع مصالحهم					
تزداد تكاليف الوكالة نظرًا لطبيعة الأنشطة التي تتطلب مزيدًا من المرونة والسلطة التقديرية للمديرين					
وجود آليات رقابية وشفافية في اتخاذ القرارات والإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية للشركة يساهم في تقليل تكاليف الوكالة					
تهتم شركات الدعاية والاعلان بالعمل على تقليل تكاليف الوكالة التي تضر بمصالح المساهمين					

					يعمل تحسين آليات اتخاذ القرار في شركات الدعاية والاعلان على تخفيض تكاليف الوكالة
					استخدام آليات رقابية متطورة في شركات الدعاية والاعلان يعمل على تخفيض تكاليف الوكالة
					يعتبر عدم تماثل المعلومات من أهم أسباب حدوث مشكلات تكاليف الوكالة
					ابرام عقود بين شركات الدعاية والاعلان والمديرين بحيث لا يسمح بالضرر بمصالح الشركات وملاكها يعتبر من أهم حلول مشكلات تكاليف الوكالة

مع خالص التقدير والاحترام

Mid-Ocean University

College of Management



Department of business Administration

**The impact of corporate governance on agency costs in
service companies: an applied study on advertising and
publicity companies**

Preparation:

Ahmad ziyad ALSHEBLY

233001883

Supervision:

Dr. Al-Faisal Abdul Hamid Mohammed Hassan

Dr. Fayez Jarad

2024